المشروعات القومية والطريق نحو الجمهورية الجديدة

الطبعة الأولى
1446هـ 2024 م
جميع حقوق الطبع محفوظة
للناشر : دار زهور المعرفة والبركة
127 ش أثر النبي – مصر القديمة – القاهرة
01288456070 - 01151523759
البريد الكتروني:Ahmad Abdul Rahman Mous5@gmail.com

احمد عبد الرحمن موسى

المشروعات القومية والطريق نحو الجمهورية الجديدة

اخراج فني
سليمان مناع

غلاف
يوسف محمد حسين

127 **ش أثر النبي - مصر القديمة - القاهرة**
ت:01151523759 - 01288456070
دار زهور المعرفة والبركة للنشر والتوزيع

الفهرسة اثناء النشر

موسى. أحمد عبد الرحمن
المشروعات القومية والطريق الي الجمهورية الجديدة
احمد عبد الرحمن موسى
القاهرة . دار زهور المعرفة والبركة 2024
120 صفحة؛ 24 سم.
تدمك:9789776769564
1. مصر التنمية الاقتصادية .
2. مصر–الاحوال الاقتصادية
3. العنوان:338.0962

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

للناشر دار زهور المعرفة والبركة
127 ش أثر النبي – مصر القديمة – القاهرة
01288456070 – 01151523759
اسم الكتاب : المشروعات القومية والطريق الي الجمهورية الجديدة
المـــــؤلف : احمد عبد الرحمن موسى

رقم الايداع
2024/17284
الترقيم الدولى
978-977-6769-56-4

الطبعة الأولى

توزيع دار زهور المعرفة والبركة
127 ش أثر النبي – مصر القديمة – القاهرة
01288456070 – 01151523759

المقدمة

قامت الدولة المصرية على توفير حياة كريمة لكل المصريين، من خلال مشروعات قومية ومبادرات رئاسية، استهدفت كل مواطن يقيم على الأرض المصرية، حيث تنعكس ثمار الإصلاح الاقتصادي على حياة المواطنين بشكل إيجابي يلمسه الجميع على حد سواء، فظهرت آلالاف من المشروعات القومية الكبرى والإنجازات العملاقة غير المسبوقة في تاريخ مصر، ووجد المواطن المصري نفسه أمام إنجازات عديدة وافتتاح لمشروعات عملاقة جديدة بصفة مستمرة، وهو ما تمثل في الآلاف من مشروعات للبنية الأساسية والتنمية الاجتماعية والبناء الاقتصادي، ومنها على سبيل المثال المشروعات القومية الكبرى والعاصمة الإدارية الجديدة والمشروعات السكنية الجديدة والمدن الذكية الممتدة في مختلف المحافظات ومبادرة حياة كريمة التي تعتبر من أهم المشروعات القومية الكبري التى توليها الدولة اهتماما كبيرا للإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصة في محافظات، وقرى صعيد مصر التى ظلت لسنوات محرومة من الخدمات الأساسية وغالبية الخدمات التي تحقق حياة كريمة للمواطنين، وغيرها الكثير من المشروعات التنموية التي يتحدث عنها العالم كله، وتستمر جهود الدولة في تنفيذ العديد من المشروعات التي تليق بالمواطن المصري وكذلك للقضاء على العشوائيات التي شكلت تهديداً على مدار سنوات ماضية.

الدولة المصرية الجديدة

أولاً: المحور الاقتصادي:

- في ظل الصدمات التي يتعرض لها العالم من أزمات وبائية كأزمة كورونا وأزمات جيوسياسية كالحرب بين روسيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى الصدمات البيئية والتغيرات المناخية ، فانه من الضروري أن يتسم الاقتصاد المصري بخمسة خصائص أساسية وهي:
  - الصلابة من خلال تعزيز الإصلاح الهيكلي والاقتصادي.
  - المرونة حتى نضمن التعافي السريع من الصدمات وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في بعض القطاعات.
  - العدالة من خلال اقتصاد أكثر إنصافا يتبنى تفعيل شبكات الحماية الاجتماعية، وإعادة صياغة البعد الاجتماعي لتخفيف العبء على الفئات المتضررة جراء الأزمات العالمية.
  - الذكاء من خلال التحول نحو اقتصاد أكثر رقمنة.
  - الاستدامة من خلال مراعاة البعد البيئي.

ثانياً: المحور السياسي والمؤسسي:

- إطلاق وتبني حملات التوعية القومية بملامح وأهداف الجمهورية الجديدة ومواجهة الشائعات بالاستناد على الحجج والبراهين المنطقية والحقائق الملموسة والواقعية ،وذلك من خلال استراتيجية متكاملة تشارك فيها كل مؤسسات الدولة، بالإضافة الى عقد مؤتمرات ولقاءات بالمحافظات.

- الاهتمام بالتربية الإعلامية وتوعية الجمهور بأهميتها كقضية أمن قومي، باعتبارها أحدث وسائل التصدي لحروب المستقبل، حيث أنها تهدف إلى إعداد الرأي العام لفهم كيفية التعامل مع الإعلام، وتعلم مهارات التفكير الناقد، لحسن الانتقاء والاختيار منها، والمشاركة فيها، سواء عن طريق تدريسها في مناهج التعليم أو دورات تدريبية أو برامج توعية في وسائل الإعلام.
- دعم الترويج للجهورية الجديدة، من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات الترويجية تبرز مكانة مصر التاريخية، على غرار الحدث الخاص بنقل المومياوات وطريق الكباش.
- تعزيز المشاركة السياسية وتقوية دور الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية لاستيعاب الطاقات الشبابية، من أجل تكوين فكر جمعي يعزز من فكرة المواطنة واحترام الاخر.
- ضرورة الحوار بين الأحزاب وخاصة القديمة كالوفد والناصري والتجمع والأحزاب الحديثة كمستقبل وطن ،من أجل الاتفاق على الأهداف قصيرة وطويلة الأجل.
- التركيز على تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني، انطلاقا من مبادرة رئيس الجمهورية بأن يكون عام 2022 عام المجتمع المدني.
- سرعة اصدار قانون الادارة المحلية الجديد تمهيداً لانتخاب المجالس المحلية الجديدة، باعتبارها الاستحقاق الدستوري الغائب منذ يناير 2011، حيث تتبلور أهمية هذه المجالس في دراسة مشكلات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة إشراك المحافظين في اصدار القرارت ذات الصلة بهذه المشكلات.

- اعادة هيكلة الجهاز التنظيمي للدولة بما يحقق الفعالية ويدعم أهداف الجمهورية الجديدة، وذلك من خلال تقسيم الدولة الى مجموعة من الأقاليم يتم ادارتها من خلال مجلس وزراء مصغر، ومشكل من حاكم الإقليم ممثلاً لمجلس الوزراء وعدد من القيادات الممثلة للوزارات المختلفة، حيث أن ذلك من شأنه أن يعزز من اللامركزية ويضمن تحقيق الموضوعية والمساواة في تنفيذ القوانين وتوفير قدر من التعاون والتكامل في الاشراف والرقابة على المحليات.

ثالثاً: المحور الاجتماعي:

- التأكيد علي موقف الدولة المصرية الصلب في مواجهة الفساد، واطلاق الاستراتيجية الوطنية الاولي ٢٠١٤ حتي ٢٠١٨ والثانية ٢٠١٩ حتي ٢٠٢٢ بنفسه وحرصه على التنفيذ الدقيق للاستراتيجية.
- تطوير رؤية التعليم تحت اشراف رئيس الجمهورية لتطبيقها ،حتى تتماشى مع رؤيه مصر ٢٠٣٠، بالاضافة الى التركيز على التخطيط السليم لبرامج التعليم عن بعد واستغلال الامكانيات البحثية سواء في التعليم او البحث العلمي.
- تعزيز جهود الدولة في مد مظلة التأمين الصحي الشامل لتتضمن جميع المحافظات في ظل الجمهورية الجديدة.
- التوسع في المبادرات الرئاسية لتحسين مؤشرات الصحة العامة للمجتمع

المصري، وتوحيد الجهود المتعلقة بالتوعية بمشروعات الدولة للاصلاح الصحي، خاصة مبادرة حياة كريمةوالتعريف بالخدمات الصحيةالمقدمة للمواطنين من خلال المبادرة.

- إعادة النظر فى تجربة تمكين الشباب والمرأة وتلافي بعض النتائج السلبية، لتحقيق مزيد من التمكين.
- ضرورة نشر الوعي بأهمية المشاركة في مبادرة حياة كريمة ،من قبل النقابات ومنظمات المجتمع المدني والاعلاميين والمهتمين بالعمل الهندسي والانشائي والمصريين في الخارج.

رابعا: **محور الشباب** :

- إعداد وتنفيذ حملة توعية موسعة فى اوساط التجمعات الشبابية، خاصة بالجامعات والمعاهد التعليمية ،يتم خلالها شرح مفصل لمفهوم الجمهورية الجديدة .
- سرعة اصدار الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء في مصر بحيث تتكامل مع جهود الدولة الرامية الي تمكين الشباب.
- تفعيل التعهدات الواردة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان في الجزء المتعلق بحقوق الشباب.
- التوسع في برامج تدريب شباب العمال والفلاحين وخريجي التعليم الفني، مع ربطهم بمهارات القرن الحادي والعشرين ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة- تقديم حوافز معنوية ومادية لمساعدة المبادرات والمشروعات الشبابية على تقنين أوضاعها وتفعيل دورها في المجتمع.

مشروعات قدمت لاعداد الجمهورية الجديدة

380 **مليار جنيه لمشروعات العشوائيات**:

اقتحمت الحكومة ممثلة فى وزارة الإسكان وصندوق تطوير العشوائيات ملفاً شائكاً، عانى منه المواطنون والحكومات المتعاقبة لعشرات السنين، وهو ملف تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة، والمناطق غير المخططة، من أجل توفير حياة كريمة لأهالينا بتلك المناطق، ولأول مرة تنفذ الحكومة مشروعات سكنية بديلة للعشوائيات بهذه المواصفات من حيث جودة الإنشاءات وكماليات السكن فهى مشروعات أشبه بالكومباوندات وتليق بآدمية المصريين حيث تم تنفيذ

165.958 ألف وحدة، فى 298 منطقة تم تطويرهـا، بتكلفة 41 مليار جنيـه (26 ملياراً للمشروعات + 15 مليارا قيمة الأراضي)، وجارٍ تنفيـذ 74.927 ألف وحدة أخرى، فى 59 منطقة بتكلفة 22 مليار جـنـيـه (14 مـلـيـاراً للمشروعات + 8 مليارات قيمة الأراضي)، كما تم تطوير 53 منطقـة غـيـر مخططة، وجارٍ تطوير 17 منطقة أخرى، بتكلفة إجمالية 318 مليار جنيه.

550 مشروعا ضخما بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي

أولت الوزارة اهتماماً كبيراً بمشروعات مياه الشرب والصرف الصحـى مـن خلال مد وتدعيم خدمات مياه الشرب والصرف الصحى، من أجل توفيـر كـوب مياه نظيف للمواطنين، ومعالجة مياه الصرف الصحى، وإعادة استخدامهـا فـى الأغراض المخصصة وخاصة خدمات الصرف الصحى بالمناطق الريفية، فـفـى مجال مياه الشرب، تم الانتهاء من تنفيذ 295 مشروعاً، بتكلفة 38.5 ملـيـار جنيه، وجارٍ تنفيذ 62 مشروعاً، بتكلفة 8.3 مليار جنيه.

وفى مجال صرف صحى المدن، تم الانتهاء من تنفيذ 194 مشروعاً، بتكلفـة 20 مليار جنيه، كما تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لـ54 محطة للمعالـجـة الثنائية والثلاثية، تصـرف على المجـارى المائية القريبة من نهـر الـنـيـل بالصعيد، بطاقـة 1.2 مليون م3/يوم، بتكلفة 8.9 مليار جنيه، وجـارٍ تنفـيـذ 35 مشروعاً، بتكلفة 6.2 مليار جنيه، وفى مجال صرف صحى الـمـنـاطـق الريفية، تم الانتهاء من توصيل خدمات الصـرف الصحى لـ703 قرى، بتكلفة 5.6 مليار جنيه، وجـارٍ توصـيل خدمات الصـرف الصحى لـ169 قـريـة، بتكلفة 7.5 مليار جنيه.

ما هي المشاريع الكبيرة؟

تشمل الأمثلة على المشاريع الكبرى الجسور والأنفاق والطرق السريعة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ ومحطات توليد الكهرباء والسدود ومشاريع الصرف الصحي والمناطق الاقتصادية الخاصة ومشاريع استخراج النفط والغاز الطبيعي والمباني العامة وأنظمة تقنية المعلومات ومشاريع الفضاء ونظم الأسلحة.

ما هو المشروع القومي؟

هو مشروع عام تقوم به الدولة لتعود ثماره على كافة المجالات في البلاد وتحقيق الاستفادة لجميع أفراد المجتمع. تساعد كافة فئات الشعب في المشروعات القومية سواء مواطنين أو حكومات. يكون للمشروعات القومية عائد مادي تستفيد منه البلاد وشعبها، كما يستفيد منه المشاركون في تلك المشروعات.

نجاح المشروعات القومية يلفت أنظار باقي دول العالم ويشجعها على الاستثمار بتلك المشاريع ما يدر الأرباح وينعش الاقتصاد. المشروعات القومية هي مصدر فخر للأمم ودليل قوي على الاستقرار ونجاح القيادة السيادية.

أهمية المشروعات القومية

للمشروعات القومية أهمية كبيرة تمس استقرار البلاد ونهوضها.. تقوم بتوحيد أطياف الشعب دون الالتفات لأية فروق طبقية أو دينية أو عرقية. نشأة فكرة المصلحة العامة للبلاد ما يعزز شعور الانتماء والمواطنة. توفير فرص العمل للشباب ما يساعد في الحد من البطالة. هي نقطة الارتكاز الأساسية في نهضة الدول وتقدمها سواء نهضة ثقافية، أو اقتصادية، أو اجتماعية ويمكن لبعض المشروعات أن تساهم في النهضة عامة في كافة المجالات .

المشروعات القومية والجمهورية الجديدة

تواجه الجمهورية الجديدة، تساؤلات دائمة حول المشروعات القومية، تدور حول أسباب إطلاق هذه المشروعات، وما الجدوى منها، وما تأثيرها، علاوة على دور القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشروعات، ونسرد في السطور التالية إجابات عن هذه الأسئلة.

سبب إطلاق المشروعات القومية

بدايةً لماذا أطلقت الدولة المشروعات القومية، الإجابة ببساطة بسبب إحجام القطاع الخاص عن تنفيذ مشروعات ضخمة بعد الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد خلال الفترة من (2011-2013)، وهو ما يتماشى مع أدبيات

الاقتصاد العالمي، والتي تؤكد أنه مع إحجام القطاع الخاص في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، يتطلب تدخل الحكومات بشكل مباشر لدعم النشاط الاقتصادي، والتقليل من تبعات الصدمات الاقتصادية على الأفراد والشركات.

وركزت الجمهورية الجديدة، على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة لتحسين البنية التحتية، ورفع مستوى الخدمات، حيث استحوذت قطاعات البنية التحتية (صرف/كهرباء/مياه) على نسبة 21%، أعقبها النقل والتخزين بنسبة 16%، يليه قطاع الاستخراجات بنسبة 15%، ثم الصحة والتعليم بنسبة 8%، ثم الصناعات التحويلية بنسبة 7%، واستحوذت القطاعات الأخرى على نسبة 33%.

مميزات المشروعات القومية

تتميز المشروعات القومية العملاقة على وجه العموم، بشمولها واتساعها، وانتشارها في مختلف أرجاء الوطن، في شمال الوادي وجنوبه وفى شرق البلاد وغربها، ويسهم هذا بصورة أو بأخرى في إعطاء دفعة قوية لحركة النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة فرص العمل للشباب، وتحقيق التوازن الاقتصادي، وتقليص نسبة البطالة والحد من الفقر، وإقامة مجتمعات عمرانية متكاملة ومن ثم إعادة توزيع السكان وانتشارهم على امتداد سلسلة من المدن الجديدة في كافة مناطق الجمهورية . وقد شهدت السنوات الأربع الماضية إلى جانب البناء والتشييد اتخاذ إجراءات مهمة للصالح الاقتصادي واكبها حزمة من برامج وسياسات الحماية الاجتماعية، حيث تبنت الدولة في نوفمبر 2016 برنامجاً طموحاً للصالح الاقتصادي، وارتفع معدل النمو من 4.4 %عام 2014 إلى 5.3 في 2018 ، وانخفض معدل التضخم إلى 12.9% وكذا معدل البطالة من 13.2% إلى9.6% كما ارتفعت حصيلة صادرات السلع البترولية بنسبة

30 % والسلع غير البترولية بنسبة 10%كما تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية عام 2017 لنحو 7.2 مليار دولار، وارتفع صافي التحويلات الجارية بنسبة 3.21%.

وقد أعلن مجلس الوزراء أن المشروعات الكبرى التي تم تنفيذها خلال الفترة من يوليو 2014 وحتى يونيو 2018 ،أعادت تشكيل خارطة مصر التنموية وساهمت في الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن المصري، ووفرت فرص عمل للشباب وجذبت استثمارات خارجية وداخلية، وقد بلغ عدد هذه المشروعات 7777 مشروعاً بتكلفة تصل إلى 1.61 تريليون جنيه لصالح الخزانة العامة للدولة لتنفيذ المشروعات القومية، ويجري حالياً تنفيذ نحو 3392 مشروعاً بتكلفة 1.13 تريليون جنيه، ومن المخطط أيضاً تنفيذ 4131 مشروعاً بتكلفة 0.17 تريليون جنيه، بحيث تبلغ الاستثمارات التي يتم ضخها في المشروعات المنفذة والجاري والمخطط تنفيذها 15300 مشروعاً نحو 3.45 تريليون جنيه.

أهم المشروعات القومية العملاقة في مصر

تبنت الجمهورية الجديدة على مدار أعوام ماضية، أهم المشروعات القومية، إذ أنه تمكن من إحداث طفرة عظيمة وغير مسبوقة يتحدث عنها الكثيرون بإشادة العالم، خاصة أن هذه الإنجازات لم تكن تتحقق على الأرض لولا إيمان الشعب المصري العظيم بقيادته السياسية.

مشروعات الامن الغذائى فى مصر

أطلقت الدولة المصرية مشروعات عملاقة لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، حيث أن ملف الأمن الغذائي أصبح واحدا من أكبر التحديات التي تواجه الدول

المتقدمة والنامية على حد السواء ولم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية وزراعية فحسب، بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية استراتيجية ترتبط بالأمن القومي والإقليمي لدرجة أصبح الغذاء سلاحا فإن الدول المنتجة والمصدرة له تضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية.

إن قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة يعد أحد أهم الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول في دعم ملف الامن الغذائي وبمحاوره المختلفة نظرا لأن القطاع هو المسئول عن توفير الحاجات الأساسية للشعوب وتوفير المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات، إضافة إلى مساهمته الملموسة في الناتج المحلي، كما أنه قطاع تشابكي ويعتبر آلية مهمة لتوطين التنمية.

أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي

من المعلوم بالضرورة أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين احتياجات المجتمعات، حيث إنه لا يتصور أن يقوم المواطنون بما عليهم من جهود نحو التنمية، بدون أمن غذائي.

وتقوم الدولة على تنفيذ استراتيجية للنهوض بالقطاع وتطويره؛ وخلال جائحة كورونا برزت العديد من المؤشرات الإيجابية حيث أن الصادرات الغذائية لمصر لم تتأثر بشدة رغم الوباء، لتصبح مصر من الدول القليلة استمرت في توفير الإمدادات على الرغم من الظروف الصعبة. وفي آخر تقرير صادر عن مجلس تصدير المواد الغذائية في مصر، نمت صادرات المواد الغذائية المصنعة من يناير إلى سبتمبر 2020 بنسبة 2٪ لتصل إلى 2.6 مليار دولار أمريكي.

دعم أكثر من مليون مزارع حتى 2030

وخلال 2020 تم الإعلان عن توسيع نطاق الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، لدعم أكثر من مليون مزارع في 500 قرية، حتى سنة 2023، وذلك امتداداً للمشروع الذي تم إطلاقه في إطار استراتيجية التعاون المشترك بين وزارة التعاون الدولي والبرنامج والذي تم من خلاله بناء قدرات 280 ألف من صغار المزارعين في 64 قرية بمحافظة الأقصر، بالإضافة إلى أربع محافظات أخرى في صعيد مصر، من خلال تقديم التقنيات الزراعية الحديثة والذكية، فضلاً عن تقنيات الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية، كما ستقدم المساعدة للمزارعين لتنظيم أنفسهم في مجموعات من 70 شخصاً على الأقل في المجموعة الواحدة لتعزيز دمج الحيازات الزراعية، فيما بينهم ومضاعفة دخولهم.

جهود الدولة فى زيادة مساحة الرقعة الزراعية والتوسع فى الإنتاج الزراعي

- **يتم العمل على زيادة الرقعة الزراعية، من خلال إضافة مساحات جديدة للمساحة الخضراء، ومنها مشروع الـ1.5 مليون فدان، ومشروع مستقبل مصر على مساحة مزروعة بالفعل تخطت 500 ألف فدان، ومشروع الـ 100 ألف صوبة زراعية، فضلاً عن الحفاظ على الرقعة المزروعة بالفعل وهى الأراضى القديمة والتى تتجاوز مساحتها 6.5 مليون فدان.**
- **أسفرت الجهود عن زيادة الرقعة الزراعية بما يساوى 285 فدانا بخطة 2021، حيث تستهدف برامج التوسع الأفقى إضافة نحو 135 ألف فدان**

للرقعة الزراعية فى خطة 21/2022، فضلاً عن إضافة 150 ألف فدان فى نطاق مشروع "مستقبل مصر" والدلتا الجديدة على محور الضبعة، ومن المتوقع أيضًا تحقيق زيادة فى المساحة المحصولية لتصل إلى 17.5 مليون فدان، كما تستهدف الخطة أيضًا التوسع فى إنشاء الصوب الزراعية، فى إطار المشروع القومى لإنشاء 100 ألف صوبة زراعية، بإضافة 20 ألف صوبة جديدة خلال عام 2022/2021.

المشروعات الزراعية الحالية أثرت بشكل واضح فى تحقيق الأمن الغذائي، واستقرار الأسعار وتوافر السلع الغذائية الأساسية، مثل اللحوم من مشروعات الإنتاج الحيوانى والأسماك، ومنها مشروع بركة غليون وشرق التفريعة وإنتاج الخضروات بالصوب والزراعات المحمية وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية بمشروع المليون ونصف المليون فدان ومستقبل مصر، وكذلك الدلتا الجديدة وغيرها فى توشكى وشرق العوينات.

حيث إن المشكلة الأساسية تتمثل فى وجوة فجوة بين الإنتاج والاستهلاك فى بعض المحاصيل مثل القمح والذرة الصفراء وفول الصويا والفول البلدى تصل إلى ٥٠%، كما أن الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك فى المحاصيل الزيتية تصل إلى ٩٥% ولا يمكن سد العجز من خلال المساحات المحدودة فى الوادى والأراضى القديمة، ولابد من التوسع فى زراعة أراضى جديدة وهو ما يعرف بالتوسع الأفقى، جنبًا إلى جنب مع زيادة استنباط الأصناف والسلالات والهجن عالية المحصول والمقاومة للأمراض والآفات لكل هذه المحاصيل لزيادة الناتج من وحدة المساحة، وهو ما يعرف بالتوسع الرأسى.

مشروع الدلتا الجديدة:

ويهدف لاستصلاح 2.2 مليون فدان، وتبلغ تكلفة المشروع 300 مليار جنيهاً، وتم استصلاح 200 ألف فدان، ومن المقرر استصلاح مليون فدان خلال 24 شهر، ويوفر المشروع 5 ملايين فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول 2025، كما يمثل المشروع 25 % من حجم المساحة المزروعة فى مصر.

كما يُقام حول المشروع مدن سكنية جديدة مخططة على بأحدث مستوى بخلاف المناطق الصناعية لتحويل المحاصيل الزراعية إلى منتجات غذائية، كما يجرى تنفيذ أكبر محطة معالجة للصرف الزراعى فى العالم بطاقة 2 مليار م٣ سنوياً، للاستفادة من مياه الصرف الزراعى بالدلتا القديمة بدلاً من القائها بمنطقة المكس، ويتضمن المشروع زراعات "الذرة والقمح والشعير وفول الصويا، والفول السودانى والبسلة وعباد الشمس، والكتان والبابونج وجميع أنواع الفاكهه والخضر.

و المشروع يستهدف رفع إنتاجية مصر من القمح من 9 ملايين طن عام 2020 إلى 14.2 مليون طن بحلول عام 2025، ورفع إنتاج مصر من الذرة الشامية من 7 ملايين طن عام 2020 إلى 10.4 مليون طن بحلول عام 2025، والمشاركة فى رفع إنتاجية مصر من السكر من 2.4 مليون طن فى 2020 إلى 4 ملايين طن بحلول عام 2025.

زراعة 500 **ألف فدان فى سيناء**:

المشروع يتمثل فى استصلاح وزراعة 500 ألف فدان بأراضى سيناء، واستخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى وترشيد استهلاك المياه والتوسع فى مساحات أخرى وسط وجنوب غرب الوادى مثل غرب المنيا وسيوة وشرق

العوينات فى مساحات تتخطى مليون فدان، وبجميع هذه المساحات تزداد الرقعة الزراعية من 8.5 إلى 11.7 مليون فدان، بما يؤهلنا إلى الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية، ويعتبر ذلك أكبر إنجاز مصرى يحدث فى قطاع الزراعة فى العصر الحالى.

مشروع توشكى:

- ومن أهم المشروعات الزراعية العملاقة التى يتم العمل فيها حاليًا "مشروع توشكى" على مساحة 485 ألف فدان، ومن خلاله سيتم الإعلان عن الإكتفاء الذاتي من أهم الحاصلات الزراعية، وتم بالفعل زراعة 30 ألف فدان قمح خلال أول 3 أشهر من بداية المرحلة الأولى، ويتم التجهيز حاليًا لزراعة ما يقرب من 100 ألف فدان، كما تم تجهيز 100 ألف فدان أخرى بنهاية العام الجاري 2022، وتم تنفيذ شبكات رى بإجمالى أطوال 420 كم، كما تم الإنتهاء من 415 كم من شبكات الطرق الرئيسية والمدقات ويتم حاليًا تنفيذ 677 كم أخرى.

ملامح مشروع توشكي

- عادت الحياة مرة أخرى للمشروع لاستصلاح واستزراع 600 ألف فدان حول منخفضات توشكى، وذلك من خلال تخصيص هذه الأراضى لمستثمرين ولشركات تابعة للدولة، وذلك فى إطار خطة الدولة لتوسيع رقعة المساحة المعمورة من 5 % إلى 25 % من مساحة مصر بكل ما يترتب عليه من آثار ديموجرافية واقتصادية واجتماعية، وتم تحديد عام 2017 كموعد للانتهاء من المشروع.
- تم الإعلان عن المشروع فى 9 يناير 1997 كمشروع قومى عملاق ،

تلخصت صورته الأولى فى نقل المياه من بحيرة ناصر إلى ترعة عرضها 200 متر (بعرض قناة السويس) لتمر فى طريقها بمنخفض توشكى ثم بواحة باريس ثم بالواحات الخارجة والواحات الداخلة ثم إلى واحة الفرافرة بطول 850 كم تقريبا كمرحلة أولى.. على أن تصل بعد ذلك إلى الواحات البحرية وتستمر فى طريقها لكى تصب فى النهاية بمنخفض القطارة.

- ومشروع توشكى مستقبل مصر للاستثمار الزراعى فى الخير والنماء، خاصة بعد إضافة مساحات زراعية جديدة فى الفترات الماضية لزيادة الرقعة الزراعية لتصبح أراضى زراعية جاهزة للاستغلال الأمثل والتى يمكن أن تحقق طموحات الشباب فى توفير فرص عمل حقيقية لهم، خاصة أنه تم تنفيذه بغرض استصلاح واستزراع وخلق مجتمعات عمرانية جديدة وتخفيف الضغط على الوادى والدلتا، حيث قامت وزارة الرى بإنشاء البنية القومية للمشروع على مساحة 350 ألف فدان.
- ويعد توشكى أحد أهم المشروعات القومية فى مجال الزراعة لتوفير ملايين المنتجات الزراعية المختلفة للدولة من خلال استصلاح واستزراع حوالى 600 ألف فدان حول منخفضات توشكى، من خلال تخصيص الأراضى لمستثمرين ولشركات تابعة للدولة، فى إطار خطة الدولة لتوسيع رقعة المساحة المنزرعة من 5% إلى 25% من مساحة مصر بكل ما يترتب عليه من آثار ديموجرافية واقتصادية واجتماعية.
- المساحة المزروعة فعلية بمشروع توشكى 200 ألف فدان، منها 100 ألف فدان للشركات الاستثمارية والباقى منقسم على مركز البحوث الزراعية وصغار المستثمرين ويتم الرى بالنظام الحديث بالتنقيط أو

الرش، مشيراً إلى أن تحقيق أهداف التنمية الزراعية فى توشكى سيضيف رقعة زراعية جديدة لمصر تساهم فى زيادة الصادرات الزراعية، خاصة أن منطقة مشروع توشكى تمتلك ميزة نسبية فى نوعية الإنتاج وجودته التى تزيد من الطلب العالمى على المنتجات النظيفة.

- وتمتاز منطقة توشكي بأرضها البكر التي لم تستخدم فيها المبيدات أو الكيماويات من قبل ما يضمن إنتاج محاصيل زراعية آمنة مطابقة للمواصفات القياسية البيئية العالمية.كما تمتاز منطقة توشكي بمناخها الدافئ والجاف، الذي يساعد علي سرعة نضج المحاصيل المزروعة قبل غيرها من الدول مما يهيئ الفرصة لرواج هذه المحاصيل عالميا.
- إن المنطقة المحيطة بالمشروع تتميز بمناخ دافئ وجاف، ما يساعد على سرعة نضج الفواكه والخضراوات فى أوقات مبكرة عن مثيلاتها فى الدول المجاورة ،ويتم تصدير بعض المحاصيل مثل العنب والكنتالوب والفاصوليا الخضراء للأسواق الأوروبية، كما يتم زراعة أنواع مختلفة من المحاصيل مثل: الزراعة على مياه ترعة الشيخ زايد وفروعها: الذرة – الشعير – القمح – الخرشوف – الفراولة – العنب – الاسبراجس، كما يتم الزراعة على مياه الآبار الجوفية المنتشرة على جانبى ترعة الشيخ زايد: الكركديه – الفول السوداني– القمح – الموالح – النخيل وفى الزراعة الشاطئية على جانبى خور توشكى وجوانب المنخفضات: البطيخ – الكنتالوب، إلى جانب أن المشروع يتميز بانتشار المحاصيل التى تصلح كعلف للحيوان مما يؤدى إلى توافر اللحوم الحمراء والألبان وتصنيع منتجاتها.
- المشروع نجح فى تنمية خدمية شاملة بالمواقع المجاورة وليس تنمية

زراعية فقط، حيث تم إنشاء وإنارة الطريق المؤدى إلى المشروع كما تمت تقوية وإعادة رصف الجسور والطرق الداخلية بين أسوان – أبوسمبل وأبو سمبل – العوينات وتنفيذ المنشآت السكنية والادارية بالمستعمرة الدائمة بالمشروع عند الكيلو 0□50 وهى مزودة بمحطة لتنقية مياه الشرب وأخرى لمعالجة مياه الصرف الصحى، كما يتوافر بمنطقة المشروع بعض الخدمات الحيوية مثل: بنك التنمية والائتمان الزراعى.

أهمية مشروع توشكى

- مشروع توشكى الزراعي نواة لتنمية وتعمير الصحراء المصرية وربطها بوادي ودلتا النيل وباقي مناطق الجمهورية وخلق تجمعات بشرية وسكانية مجاورة للدول المتاخمة لمصربالإضافة إلى تشجيع مشروعات التنمية حول بحيرة ناصر ومناطق جنوب الوادى في إطار متناسق ومتكامل للتنمية الشاملة فى منطقة واعدة تبلغ مساحتها الأرضية حوالى ٧٠ % من مساحة مصر الجغرافية. – و توشكى من المشروعات الكبرى الواعدة لدعم الاقتصاد المصرى وتوفير المحاصيل الاستراتيجية الهامة وسد الفجوة وزيادة الدخل القومى، وتعديل الميزان التجارى، وأن مشروع توشكى ضمن خطة البرنامج الرئاسى لاستصلاح 4.5 مليون فدان، وأنه من أبرز المشروعات الزراعية فى جنوب مصر، ويستهدف استصلاح مساحات من الأراضى، وزراعة المحاصيل الهامة مثل القمح، والذرة، والقطن، وبنجر السكر، والشعير، والمحاصيل الزيتية.
- توافرالحاصلات البستانية وأصناف النخيل عالية الجودة مثل البارحى،

والمجدول، والخلاص، والسكرى، وهى من أجود أنواع التمور على مستوى العالم، وبتوجيهات الرئيس تقام حالياً أكبرمزرعة لزراعة المجدول فى الشرق الأوسط، كمايتوجه المشروع لإقامة عدد من الصناعات التكاملية التحويلية؛ وهناك اتجاه لإقامة مصانع لإنتاج السكر من بنجر السكر بعد التوسع فى زراعته، ومصانع لتجفيف وتغليف التمور وتسويقها، لأنه على الرغم من أن مصر تعتبر من أكبر الدول المنتجة للتمورعلى مستوى العالم، إلا أننا لا نصدر إلا 3 % فقط من ناتج التمور، لذلك كان الاتجاه لزيادة الإنتاجية من الأصناف عالية الجودة لرفع قيمتها التسويقية.

- المشروع يستخدم كل التقنيات الحديثة فى نظم الزراعة وجمع المعلومات، ونظم الرى الحديثة، ما يوفر المياه، وزيادة الاستفادة من وحدة المياه فى وحدة المساحة للحصول على أعلى إنتاجية مما يمثل دعم للاقتصاد المصرى لتوفير الأمن الغذائى.

مشروعات للأمن الغذائى
والزراعة المستدامة لمواجهة تغير المناخ

- يُعد قطاع الزراعة والأمن الغذائي، أحد المحاور المهددة بقوة بسبب تأثيرات قضية التغيرات المناخية، واحتمالية تغير خريطة المحاصيل الزراعية، واللجوء لبعض المحاصيل التى تتحمل درجات الحرارة المنخفضة او المرتفعة، وعلاقة الامر باستهلاك المياه، وهو ما عرفته وزارة البيئة بمصطلح "الزراعة المستدامة"، المرتبط بلجوء الدول

المتضررة من المناخ للمحاصيل الاقل استهلاكا للمياه، و تعمل مصر على تحقيق الامن الغذائى من خلال عدد من المشروعات.

- المشروع الخاص بالصوبات الزراعية، من اجل تحقيق الامن الغذائى والاكتفاء الذاتى، والذى يتم بالتعاون مع بعض الشركات الوطنية والعالمية، بهدف زراعة خمسة آلاف صوبة زراعية، على مساحة 20 ألف فدان، وهو ما تبلغ مساحته أكثر من 95% من هذه الصوبات، و 3 أفدنة لكل منها، اذ تبلغ مساحة بعضها 12 فدانًا فى الصوبة الواحدة.
- مشروع استنباط المحاصيل الزراعية، حيث يتم تنفيذ مشروعات تسعى الى إستنباط محاصيل جديدة تتحمل درجة الحرارة والملوحة، وحاليا يتم تنفيذ خريطة تفاعلية لمخاطر تغير المناخ حتى2100، ووضع خطة للتخفيف من اثار التغيرات المناخية والأنبعاثات.
- مشروع الاستزراع المائى، والذى يتضمن مشروع إنشاء نظام كبير للاستزراع البحري بالمحافظات الساحلية، من اجل تعويض انخفاض العائد من البحر المفتوح بسبب تغير المناخ، ويشمل مشروع الاستزراع المائى بركة غاليون، حيث يتم انشاء مجمع بكفر الشيخ، يضم عدد من مفرخات الاسماك، وحوالى 454 حوض سمك، وايضا 655 حوض جمبري، اضافة الى 156أحواض الحضانة. ويقام المجمع على مساحة 4000 فدان، كما يضم معمل علف، ومصنع لتعبئة الأسماك ويقدم حوالى 5000 فرصة عمل.
- مشروع التحول إلى الزراعة المحمية وأنظمة الرى الحديثة، ويعد هذا

المشروع احد مشاريع برنامج بناء مرونة نظم الأمن الغذائى، والذى يعود بالفائدة القصوى على منطقة جنوب مصر، ويتم بالتعاون مع هيئة المعونه الالمانية.

- يعد مشروع التكيف في دلتا النيل للتغيرات المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، أحد المشاريع المتكاملة للمناطق الساحلية ، بالتعاون بين وزارة الموارد المائية والري والبيئة، حيث يتم ضخ استثمارات ضخمة، من خلال هيئة حماية الشواطئ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، و بتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ(GCF)، من اجل دعم أنظمة حماية الأراضي المنخفضة في دلتا النيل، لاتباع نهج النظم البيئية وتنفيذ مشروعات حماية الشواطئ المصرية، ومنها هذه المشروعات مشروع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية بمنطقة الساحل الشمالي ودلتا النيل، وتقدر ميزانيته بحوالى 31.3 مليون دولار، بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والرى والبيئة.
- يعد مشروع استخدم أنظمة الجسور الترابية المزودة بأسوار من البوص و المثبتة في أعلى الجسور لاحتجاز الرمال المحمولة بالرياح، من احد المشروعات المرتبطة بالتصدى للتغيرات المناخية، والذى تنفذه وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الرى.
- يعد البرنامج المتكامل لإدارة المخلفات البلدية الصلبة، من ضمن المشروعات البيئية المرتبطة بالتصدى للتغيرات المناخية و يتضمن هذا البرنامج مبادرة لتحويل المخلفات البلدية الزراعية لإنتاج الوقود الصلب المشتق (RDF) والسماد العضوى.

- مشروع تقييم وتطوير إستراتيجية التصدى لأثار ارتفاع منسوب البحر ، من احد المشروعات البيئية للتكيف مع التغيرات المناخية.

مشروع المليون ونصف المليون فدان

- تمت إشارة البدء في مشروع المليون ونصف المليون فدان في ديسمبر 2015، وشهد جمع أول حصاد محصول قمح من المشروع في مايو 2016 من منطقة سهل بركة بواحة الفرافرة ضم المشروع ثلاث مراحل، الأولى تضم 9 مناطق بمساحات 500 ألف فدان، والثانية تضم 9 مناطق بمساحات 490 ألف فدان، والثالثة ستكون بإجمالي مساحات 510 آلف فدان.
- ويغطي المشروع مساحات واسعة من الجمهورية، خاصة الصعيد وجنوب الوادي وسيناء والدلتا، حيث وقع الاختيار على 13 منطقة في ثماني محافظات معظمها في الصعيد هي: قنا، أسوان، المنيا، الوادي الجديد، مطروح، جنوب سيناء، الإسماعيلية، الجيزة، وتم اختيارها بعد دراسات متعمقة، بحيث تكون قريبة من المناطق الحضرية وخطوط الاتصال بين المحافظات وشبكة الطرق القومية والكهربائية.
- وتقدر التكلفة الأولية لمشروع المليون ونصف مليون فدان من 60- 70 مليار جنيه، ويعتمد في نسبته الأكبر على الري بالمياه الجوفية، وتم إسناد إدارة المشروع إلى شركة تنمية الريف المصري، مشروع المليون ونصف مليون فدان، حل إستراتيجي لمصر في عدة اتجاهات منها مواجهة الزيادة السكانية وتوفير الأمن الغذائيون الهدف الأساسي منه

بناء مجتمعات مستدامة تنتقل إليها الأسر وتبدأ في إنشاء مجتمعات مبنية على النشاط الزراعي والصناعات المغذية له، تشمل الإنتاج الحيواني والداجن والسمكي.

- يعد مشروع المليون ونصف المليون فدان إحياءا للريف المصرى، عبر مجموعة من الدراسات العلمية للمجتمعات العمرانية والأنشطة الزراعية والصناعية، ما يسهم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل وتوفير فرص عمل ووحدات سكنية للعاملين بهذا المشروع، ويضم 500 ألف فدان فى 9 مناطق من بينها الفرافرة القديمة والفرافرة الجديدة ومنطقتا الدخيلة والمغرة.

مشروعات الاستزراع السمكى

- تهدف الدولة إلي إنشاء عدد من المشروعات القومية العملاقة ومنها إقامة مشاريع الاستزراع السمكي، بعدد من محافظات الجمهورية، الذي يهدف إلى انتاج سلالة بمواصفات عالمية فاخرة، ذات عائد اقتصادي، وتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، والبالغ 700 ألف طن سنويا. كما تهدف الدولة، إلى توفير فرص العمل للشباب؛ والتي تبلغ في مشروع الاستزراع السمكي التابع لهيئة قناة السويس، نحو 10 آلف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة ويعتبر الاستزراع السمكي من أبرز المشروعات القومية لأهميته في حماية الأمن الغذائي للبلاد.
- مشروع الاستزراع السمكي بهيئة قناة السويس يتم إنشاؤه علي ثلاث مراحل بإجمالي 4 آلاف حوض من أحواض الاستزراع السمكي على مساحة نحو 7500 فدان؛ تم افتتاح المرحلة الأولى منه، في 28 ديسمبر

2016 ،على مساحة 1900 فدان، بواقع 1029 حوض استزراع سمكي؛ ويتم تنفيذ المرحلة الثانية على مساحة 2700 فدان حيث تنتج كاملة، نحو 160 مليون زريعة، و500 مليون يرقة جمبري.

- يتكامل مشروع الاستزراع السمكي ببركة غليون مع مشروعات الاستزراع السمكي الأخرى، وتبلغ مساحته الإجمالية 9000 فدان، ومن التوقع أن تنتج عند اكتمال المشروع نحو 25 ألف طن سنويا ويتم إنشاء مزرعة للاستزراع السمكي بمنطقة شرق بور سعيد، على مساحة 19 ألف فدان، وتتكون من 5906 أحواض استزراع سمكي موزعة كالآتي:
  - المزرعة "أ" 3521 حوض استزراع سمكي على مساحة 9500 فدان
  - المزرعة "ب " 1810 أحواض استزراع سمكي على مساحة 4898 فدان
  - المزرعة "ج" 575 حوض استزراع سمكي على مساحة 1592 فدان.
- ويشمل المكون الثاني في المشروع "الترعة الرئيسية والفرعية"، وتستخدم الترعة الرئيسية لتغذية 331 حوض استزراع سمكي بالمياه العذبة، كما يبلغ إجمالي الأطوال للترعة الرئيسية 39.7 كيلومتر ، وإجمالي أطوال الترعة الفرعية 200 كيلومتر

مشروعات قطاع الطاقة

مصر على الطريق نحو أقامه مركز اقليمي للطاقة.

حقيقة كشفتها خرائط الأقمار الصناعية لتوزيع الغاز والبترول في مصر، وهي وجود اكتشافات جديدة ضخمة للغاز والبترول فكل الحسابات تشير إلى أن مصر خلال سنوات قريبة ستكون واحدة من الدول المصدرة للغاز والبترول.. منطقة البحر المتوسط بمصر من أهم الأحواض الترسيبية الحاملة للغاز الطبيعي على مستوى العالم. يمكنها أن تحقق لمصر الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتتيح لها تصدير الفائض، ال في صورة غاز خام بل في صورة منتج نهائي كامل يكون الغاز أحد مكوناته كالبتروكيمياويات والأسمدة ومشتقاتهما وغيرها. وقد أعلنت مصر تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بنهاية 2018

مشروعات بترولية ضخمة

تنمية حقل ظهر:

الذي افتتح في 31 يناير 2018 والذي كان قد بدأ الإنتاج التجريبي منه في 2017/12/15، ويهدف إلى الوصول بمعدلات الإنتاج الى 3 مليار قدم مكعب غاز يومياً ، وبتكلفة استثمارية إجمالية حوالي 15.6 مليار دولار (التكلفة حتى نهاية عمر المشروع) وتم بدء الإنتاج من الحقل بعد 28 شهر من تحقيق الاكتشاف وهو رقم قياسي عالمياً حيث تتراوح هذه المدة من 6 إلى 8 سنوات، هذا وقد تم الوصول بمعدلات الإنتاج إلى 2.7 مليار قدم مكعب يومياً في أغسطس 2019

مشروع تنمية حقل نورس:

ويهدف المشروع إلى إضافة إنتاج جديد من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي 1.1 مليار قدم مكعب غاز يوميا وتبلغ تكلفة المشروع حوالي 290 مليون دولار حيث تم وضع 15 بئر على الإنتاج خلال الفترة من أغسطس 2015 وحتى يوليو 2018.

مشروع تنمية حقل أتول بشمال دمياط (الفرعونية / بي بي البريطانية):

ويهدف المشروع إلى إضافة إنتاج يقدر بنحو 350 مليون قدم مكعب غاز يومياً، 10 ألاف برميل متكثفات يومياً ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية حوالي 855 مليون دولار من خلال وضع 3آبار على الإنتاج في ديسمبر 2017.

مشروع تنمية حقول شمال الإسكندرية وغرب دلتا النيل:

ويهدف المشروع إلى تنمية الاحتياطيات المكتشفة بالمياه العميقة من الغاز الطبيعى والمتكثفات والتي تقدر بحوالي 5 تريليون قدم مكعب من الغازات من خمسة حقول (ليبرا–تورس–جيزة–فيوم–ريفين) وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي 10.5 مليار دولار.. وقد افتتح المشروع فى 10مايو 2017 والذى كان قد بدأ الإنتاج التجريبى منه فى مارس2017 من (حقلي تورس وليبرا) بإجمالي 9 آبار بمعدل إنتاج أولي حوالي 700 مليون قدم مكعب غاز يومياً وبتكلفة استثمارية حوالي 1.8 مليار دولار وقبل الموعد المحدد بثمانية أشهر وبأقل من الميزانية المحددة ، كما تم بدء الإنتاج من حقول جيزة وفيوم (مرحلة ثانية) في فبراير2019 بمعدلات إنتاج أولية 400 مليون قدم مكعب يومياً وصلت إلى حوالي 600 مليون قدم مكعب/يوم ، ومن المخطط الإنتاج من حقل ريفين في ديسمبر2020 بمعدل إنتاج 850 مليون قدم مكعب غاز يومياً و23 ألف برميل متكثفات يومياً.

مشروع محطة الضبعة النووية

الذي يعتبر من أهم المشروعات القومية الموضوعة ضمن خطة التنفيذ، إذ أنه يقوم على إنشاء أربع مفاعلات نووية تستهدف إنتاج الطاقة الكهربائية من الجيل الثالث المطور بطاقة تصل إلى 4800 ميجاوات كل محطة 1200 وات على أن تبدأ المحطة الأولى في الإنتاج عام 2024.

مشروع محطة بنبان للطاقة الشمسية

الذي يعد أكبر وأضخم مشروع في مصر لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية يقام علي أرض أسوان، كما أنه بمثابة نواة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية فى مصر من الشمس، ودعم الشبكة القومية كأحد أهم أهداف المشروع، ويقع المشروع في قرية بنبان بمركز دراو، ويضم 40 محطة شمسية ستنتج ألفين ميجاوات بواقع 50 ميجاوات من كل محطة بإجمالى 2000 ميجاوات ، بما يعادل 90 % للطاقة المنتجة من السد العالي لتدعم الشبكة القومية الموحدة للكهرباء، كما يقام المشروع على مساحة 8843.3 فدان وفقاً للقرار الجمهوري رقم 274 لسنة 2014 ، باستثمارات تصل لحوالى 1.5 مليار دولار، ويأتى تنفيذ هذا المشروع القومي والصرح العملاق فى إطار سعى الدولة لزيادة الطاقة النظيفة المنتجة على مستوى الجمهورية لدعم الشبكة الموحدة للوفاء بالإحتياجات الجماهيرية وأيضاً بالمشروعات التنموية والإستثمارية، بالإضافة إلى المساهمة فى توفير فرص عمل حقيقية للشباب الأسوانى للحد من مشكلة البطالة، وتم الإتفاق مع الشركات المنفذة للمشروع على إعطاء الأولوية لأبناء المحافظة فى التشغيل بشكل عام مع إعطاء الأسبقية لأبناء قرية بنبان بشكل خاص، فى حين يتم الإستعانة بالعمالة من خارج المحافظة فى الخبرات

الفنية والتخصصات النادرة الغير متوفرة بأسوان، ويبدأ بإنشاء 4 محطات لنقل الكهرباء بتكلفة 600 مليون جنيه وبقدرة ألفين ميجاوات وبجهد 500 كيلو فولت و 220 كيلو فولت لكل منها حيث تجاوزت نسبة التنفيذ 90 % للأربع محطات سواء للأعمال المدنية أو تركيب المهمات الآمنة من النوع المعزول بالغاز، وهي تمثل أعلى وأحدث تكنولوجيا في هذا المجال لتوفير الأمان الكامل للعاملين داخل هذه المحطات والحفاظ عليهم من أى مخاطر، وبعد الإنتهاء تكون المحطات جاهزة لإستقبال منتج الكهرباء المولدة من محطات الطاقة الشمسية لرفعها إلى الشبكة الموحدة ومنها إلى شركات التوزيع المختصة على مستوى الجمهورية.

مشروعات النقل

تولى الدولة اهتماما بالغاً بالمشروع القومي للطرق، والذي يهدف إلى تحسين ورفع كفاءة ما هو قائم من الطرق، وإنشاء طرق أخرى جديدة للعمل على تسيير حركة التنقلات وسهولتها ، كما أنها تعد سبيلا لفتح آفاق جديدة للاستثمار، وتحسين البنية التحتية، والربط بين محافظات الجمهورية، وبناء مجتمعات عمرانية جديدة، وزيادة الدخل القومي للبلاد وأشار تقرير التنافسية الدولية في 2018 إلى أن مصر احتلت المركز 75 بعد أن كانت في المركز 118 في مجال تحسين جودة الطرق، وفى مجال تحسين البنية التحتية للموانئ احتلت مصر المركز 41 بعد أن كانت في المركز 66، وفى مجال جودة الإمدادات بالكهرباء احتلت مصر المركز 63 بعد أن كانت في المركز 121 ،وفى مجال جودة البنية التحتية احتلت مصر المركز 71 بعد أن كانت في المركز 125.

مشروعات النقل ورصف الطرق

نجحت مصر خلال السنوات الماضية، في تحقيق إنجازات غير مسبوقة بجميع النواحي التنموية بكافة ربوع البلاد، ساهمت في التمهيد لبدء حقبة جديدة في تاريخ مصر الحديث وهي مرحلة "الجمهورية الجديدة"، إذ يمكن حالياً تطوير وإنشاء وصلات عرضية بين كل من الطرق الزراعية والصحراوية وربط كل المدن الجديدة والعاصمة الجديدة بعواصم محافظات شرق الدلتا.

ومن أبرزها محور روض الفرج الذي يربط شرق القاهرة بغربها، ويضم 12 كوبرى معلقًا، بما فيهم كوبرى جزيرة الوراق، وكوبرى النيل الغربى، وكبارى منطقة شبرا وكوبرى تقاطع الدائري، بالإضافة للمرحلة الثانية من محور روض الفرج الذى يضم كوبرى "تحيا مصر"، وتطوير وتوسعة محور المشير وإنشاء طريق امتداد محور المشير وكوبرى الشهيد المقدم أحمد أبو النجا وكوبرى الشهيد النقيب أحمد حافظ شوشة.

ومحور 30 يونيو، الذي يعد مشروع قومي مهم من حيث التكلفة التي تصل إلى 8 مليار جنيه، وكذلك حيز وحجم تنفيذ المشروع، فهو عبارة عن طريق حر مزدوج بطول 95 كيلو مترا وعرض 80 مترًا، ويبدأ المحور من جنوب بورسعيد ويمر بالطريق الدولي الساحلي (بورسعيد – دمياط)

كما يمتد جنوباً حتى الكيلو 94 طريق "القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي"، ويشتمل المحور على 11 "كوبري" رئيسيا و6 كبارٍي فرعية، ويوجد به 16 نفقًا، ويضم محطة رسوم للشاحنات والسيارات، والمحور هو طريق تبادلي للطريق الموازي لقناة السويس بطول 210 كم.

طريق الإسماعيلية الصحراوي.. أحد أهم المشروعات القومية العملاقة، وهو

طريق حر وأحد الطرق الرئيسية في جمهورية مصر العربية، يربط بين العاصمة المصرية القاهرة، ومدينة الإسماعيلية على قناة السويس بطول حوالي 97 كم.

ويمر طريق مصر الإسماعيلية الصحراوي بالعبور والهايكستب والشروق وبدر والعاشر من رمضان ثم يتفرع إلى أبو سلطان ثم نفيشة والإسماعيلية.

وبلغت إجمالي استثمارات وزارة النقل في مجال الطرق والكباري في الفترة من 2014 – 2018 نحو 32 مليار جنيه، منها المشروع القومي للطرق بطول 1100 كم بتكلفة 19 مليار جنيه، كتطوير طريق القاهرة السويس بطول 23كم، وتطوير طريق وادي النطرون العلمين بطول 135 كم ، وطريق شبرا بنها الحر بطول 40 كم، وتقاطع الطريق الدائري الإقليمي مع ترعة الإسماعلية وطريق الإسماعلية الزراعي، وإنشاء طريق الفرافرة – عين دلة بطول 87 كم.

وكذلك تطوير شبكة الطرق الحالية بطول 2000 كم بتكلفة 6 مليار، كازدواج طريق سوهاج قنا الصحراوي الغربي بطول 140كم ، واستكمال إنشاء الطريق المزدوج طنطا- كفر الشيخ بطول 18 كم، وإنشاء طريق توشكي أرقين مرحلة ثانية، وازدواج طريق بنى سويف- المنيا الزراعي.

إنشاء 6 محاور على النيل بطول 75 كم بتكلفة 3.7 مليار جنيه، كمحور بنها، محور جرجا محور بنى مزار ومحور طلخا على النيل، وإنشاء عدد 30 كوبري علوي بتكلفة 3.3 مليار جنيه منها كوبري آقا العلوي أعلى ترعة الإسماعلية، وكوبري داخل مدينة طهطا أعلى السكك الحديدية، وكوبري الكلابية العلوي.

تم تكليف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بتنفيذ عدد 362 مشروع في مجال إنشاء وتطوير الطرق وكباري وأنفاق السيارات والمشاة بإجمالي 103

طرق بأطوال 4412كم و155 كوبري سيارات و51 نفق سيارات و53 كوبري ونفق مشاة منها) طريق هضبة الجلالة البحرية بطول 82 كيلوا متر وعرض 29 متر، طريق بنى سويف- الزعفرانة، طريق الواحات البحرية – الفرافرة بطول 140 كيلو متر، تطوير طريق القاهرة – العين السخنة بطول 88 كم، وكوبري سندوب، كباري مدخل مطار اسفنكس الدولي، كوبري مدينة بدر الغربي، ونفق الثلاثينى بالإسماعلية، ونفق مشاة جامعة قناة السويس، وكوبري مشاة العاشر من رمضان، وإنشاء الطريق الدائري الأوسطي

قطاع السخنة- الأوتوستراد" بطول 26 كيلو متر وعرض 94 كيلو متر، وطريق النفق شرم الشيخ بطول 334 كيلو متر وعرض 60.8 متر ومحور عدلي منصور بطول 5.5 كم، كباري محور روض الفرج بطول 16 كم ، وكوبري أعلى ترعة بورسعيد بالإسماعلية بطول 2 كم وعرض 32 م ، كباري تقاطع الطريق الدائري مع طريق بلبيس الإسماعلية الصحراوي بطول 3.8 كم وعرض 23.5م، كوبري تقاطع الطريق الدائري الأوسطي مع نهر النيل بطول590 م وعرض 45 م ، نفق تقاطع طريق بن زايد الغربي بطول 116 م وعرض 65 م، كوبري مشاة هيالنة.

مشروع قناطر اسيوط الجديدة

تم افتتاح مشروع قناطر أسيوط الجديدة في 2018 ، ويعتبر أكبر مشروع مائي على نهر النيل في مصر، ويعمل على تحسين حالة الري بإقليم مصر الوسطى في 5 محافظات هي(الجيزة- الفيوم- بني سويف- المنيا- أسيوط) لخدمة مليون و650 ألف فدان وتحسين الملاحة النهرية بنهر النيل، من خلال إنشاء هويسين مالحين من الدرجة الأولى، فضلًا عن إنشاء محطة إنتاج الكهرباء النظيفة من خلال 4 وحدات تُنتج كل وحدة 8 ميجاوات بإجمالي قدرة

32 ميجاوات، قيمتها 100 مليون جنيه سنوياً، ويساهم في خلق محور مروري جديد بأسيوط، عن طريق إنشاء كوبري بحمولة 70 طناً أعلى القناطر الجديدة لربط شرق وغرب نهر النيل، وتصل تكلفة المشروع إلى حوالي 6.5 مليار جنيه بدعم مشترك بين الحكومة المصرية والحكومة الألمانية ممثلة في بنك التعمير الألماني، كما توفر أكثر من 3 آلاف فرصة عمل مؤقتة و300 فرصة عمل دائمة تمنح الأولية فيها لأبناء أسيوط.

مشروعات مترو الأنفاق

- عدد الركاب الذي يخدمهم مترو الأنفاق يصل إلى 3,5 مليون راكب يومياً باستكمال تنفيذ الخط الثالث للمترو، وكذلك تصل عدد الرحلات إلى 1662 رحلة يومياً في 2019، مقارنة بـ 1544 رحلة يومياً في 2014، في

حين تصل عدد المحطات بالخطوط الثلاثة للمترو 92 محطة، يتم تشغيلها من الساعة 5:15 صباحاً، ويصل إجمالي أطوال الخطوط الثلاثة حوالي 110.3 كم،و تحتل القاهرة المرتبة الـ 35 كأطول خطوط مترو من 114 مدينة على مستوى العالم.

- تم الانتهاء من تنفيذ الخط الأول "حلوان – المرج الجديدة" عام 1989، لنقل 1.5 مليون راكب من خلال 480 رحلة يومياً، حيث تبلغ مدة الرحلة 79 دقيقة، كما تصل عدد المحطات بالخط 35 محطة بطول 44 كم، وبشأن الخط الثاني "شبرا الخيمة – المنيب" فقد بدأ تشغيل أولى مراحله عام 1996، لنقل مليون راكب يومياً، وبعدد رحلات 664 رحلة يومياً، تبلغ مدة الرحلة 38 دقيقة، كما تصل عدد محطات الخط 20 محطة بطول 21,6 كم.
- تم البدء في تشغيل أولى مراحل الخط الثالث لمترو الأنفاق "المطار – إمبابة – القاهرة" عام 2012، لنقل 200 ألف راكب يومياً حتى الآن، كما تصل عدد رحلاته 518 رحلة يومياً حتى الآن، وكذلك تصل عدد محطاته 37 محطة بطول 45 كم، علماً بأن الخط يشمل 4 مراحل، تم تشغيل المرحلتين الأولى والثانية والجزء الأول من المرحلة الرابعة.
- المرحلة الثالثة للخط الثالث لمترو الأنفاق، والتي تمتد من العتبة حتى "الكيت كات" غرباً ثم تتفرع لاتجاه الشمال حتى الطريق الدائري عند محور روض الفرج واتجاه آخر للجنوب حتى جامعة القاهرة، بطول 17,7 كم، وبإجمالي تكلفة 28 مليار جنيه بدون الوحدات المتحركة، كما يتم تنفيذ 15 محطة على 3 أجزاء، الجزء الأول A3، يتم تنفيذه بطول 4

كم، وبعدد 4 محطات وهي "ناصر، ماسبيرو، الزمالك، الكيت كات"، تم افتتاحه خلال شهر ديسمبر 2021، وبشأن الجزء الثاني B3أنه سيتم تنفيذه بطول 6,6 كم، بعدد 6 محطات هم "السودان، إمبابة، البوهي، القومية العربية، الطريق الدائري، محور روض الفرج"، تم افتتاحه خلال شهر يونيو 2022، وأخيراً الجزء الثالث C3، سيتم تنفيذه بطول 7,1 كم، بعدد 5 محطات هم "التوفيقية، وادي النيل، جامعة الدول، بولاق الدكرور، جامعة القاهرة"، تم افتتاحه خلال شهر أبريل 2023.

- وفيما يتعلق بالمرحلة الرابعة للخط الثالث، فالمرحلة تشمل 15 محطة، بطول 18,3 كم، وقد تم افتتاح 4 محطات من المرحلة هم (هارون- هليوبوليس- الألف مسكن – نادي الشمس)، بطول 5.15 كم، وفي أكتوبر 2019 تم افتتاح محطة هليوبوليس وهي الأكبر في الشرق الأوسط تتجاوز الـ 10 آلاف متر مسطح بطول رصيف 225 متراً في كل اتجاه، كما سيتم افتتاح محطتي (النزهة، وهشام بركات) في ديسمبر 2019، في حين تم افتتاح محطات (قباء- عمر بن الخطاب – الهايكستب – عدلي منصور) فى أبريل 2020، وكذلك جاري تحديد مسارات 3 محطات في المسافة من "عدلي منصور" حتى "مطار القاهرة"، علماً بأن الخط الثالث يحقق 2 مليون رحلة يومياً خفض في حركة المرور السطحي لوسائل النقل الأخرى، وكذا يحقق وفر للاقتصاد القومي بمقدار 2,7 مليار جنيه سنوياً.

معلومات الخط الرابع والخامس للمترو

- فى يناير 2021 بدأت الأعمال المدنية فى الخط الرابع، 42 كيلومترًا طول المسار ويتكون من 38 محطة "القاهرة الجديدة: ٦ أكتوبر".

- ويتم تنفيذ هذا الخط علي مرحلتين وهما، المرحلة الأولى التي تمتد من حدود أكتوبر– ميدان الرماية– الهرم – الملك الصالح عمرو بن العاص، ستمتد بطول 19 كم، وتشمل 17 محطة بتكلفة ومن المقرر أن يربط الخط الرابع للمترو مدينة 6 أكتوبر بمنطقة وسط البلد ثم شارع الهرم وفيصل والعمرانية والجيزة.
- ويمتد مسارها من المحطة التبادلية"حدائق الأشجار" على حدود مدينة 6 أكتوبر ثم يعبر أسفل النيل إلى محطة الملك الصالح للمترو ليتقاطع مع الخط الأول للمترو وصولاً الى محطة عمرو بن العاص نهاية المرحلة الأولى، وبذلك يربط هذا الخط محافظة القاهرة ومحافظة الجيزة ومدينة السادس من أكتوبر .
- أما المرحلة الثانية (عمرو بن العاص – مدينة نصر– القاهرة الجديدة)، فيبلغ طولها 23 كم، وتشتمل على 20 محطة وتبدأ من محطة عمرو بن العاص ليصل إلى منطقة الورشة شرق الطريق الدائرى – وشمال مصر السويس الصحراوى.
- 2 مليون راكب يومياً مع اكتمال بقية الخط.
- 70 مليار جنيه سيمول الجانب اليابانى منها مبلغ 1.2 مليار دولار فى صورة قرض ميسر مقدم من هيئة التعاون الدولى اليابانية"الجايكا".، و50 ملياراً و800 مليون جنيه من ميزانية الدولة.
- ونظراً لطبيعة المنطقة الجغرافية والسكنية وكذلك طبيعة التربة، سيتم تنفيذ الخط الرابع في نفقين مستقلين (نفق لكل مسار) بدلاً من نفق واحد للمسارين وتوفيراً للوقت سيتم استخدام عدد 7 ماكينات حفر لتنفيذ حفر النفقين على التوازي.

2
تطوير خطوط المترو القائمة
ومشروعات مستقبلية تحت الدراسة
(من يوليو 2014 وحتى يونيو 2019)
جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
المركز الإعلامي
46
سلماً متحركاً
و28 مصعد كهربائي تم تركيبهم بتكلفة 65 مليون جنيه
47
محطة
تم تطوير نظم المراقبة والتأمين بها بتكلفة 40 مليون جنيه
850
بوابة إلكترونية
و100 ماكينة تذاكر تم تشغيلها للخطين الأول والثاني بتكلفة 160 مليون جنيه
4
دقائق
زمن التقاطر في محطتي المرج القديمة والجديدة مقابل 12 دقيقة بعد أعمال الازدواج بين المحطتين بطول 1.3 كم
24
قطاراً مكيفاً
تم توريده للخطين الأول والثاني بتكلفة 2.8 مليار جنيه
17
قطاراً
تم تطويره بالخط الأول بتكلفة 335 مليون جنيه
مشروعات تحت الدراسة
1
الخط الخامس
"مدينة نصر - الساحل"
بطول
24 كم
2
الخط السادس
"المعادي الجديدة - الخصوص"
بطول
30 كم
3
القطار السريع
"العلمين - العين السخنة"
المرحلة الأولى منه بطول
262 كم
4
مد الخط الثاني
"شبرا الخيمة - قليوب"
بطول
7.8 كم
المصدر:
وزارة النقل

الخط الخامس

- سيربط بين خطوط شبكة مترو أنفاق القاهرة الكبرى، حيث يتبادل الخدمة مع جميع الخطوط ويمتد هذا الخط بطول حوالي 24 كم
- و سيضم 17محطة وتصل تكلفته الي 22 مليار جنيه، ويستوعب 50 قطاراً، ويستطيع نقل ما يزيد عن 1.5 مليون راكب في اليوم .
- وعن رحله الخط الخامس ستبدأ من منطقة الوفاء والأمل بمدينة نصر ثم يمر بشارع الدكتور حسن الشريف بمنطقة الحي الثامن بمدينة نصر ويستمر في شارع مصطفى النحاس ثم شارع حسن المأمون ثم النادي الأهلي بمدينة نصر، ثم أسفل طريق النصر حتى يتقاطع مع شارع النزهة ويستمر أسفله حتى كوبرا النزهة ثم ميدان الجلاء و شارع أبو بكر الصديق، ليتقاطع مع الخط الثالث في محطة هارون ثم أسفل شارع أبو بكر الصديق بمصر الجديدة، ويقطع أسفل شارع جسر السويس ليتقاطع مع ميدان أبن الحكم.
- وتستمر رحله الخط الخامس ليتقاطع مع الخط الأول في محطة حلمية الزيتون وحتى ميدان المطرية، ثم يتجه إلى شارع الأميرية ليتقاطع مع الخط السادس في ميدان السواح ثم شارع مجمع المصانع ويعبر أسفل السكة الحديد إلى شارع أحمد حلمي، ثم يتجه إلى ميدان المماليك أسفل كوبري منشأة الجمل ثم شارع معمل الألبان ويستمر حتى ميدان الخلفاوي ليتقاطع مع الخط الثاني في محطة الخلفاوي، ثم شارع جسر البحر مروراً بكوبري الساحل حتى منطقة الساحل لتنتهي رحله هذا الخط.

شبكة خطوط مترو الأنفاق المطلوب تنفيذها بالقاهرة الكبرى (حتى عام ٢٠٥٠)
طبقا لدراسات النقل السابقة و دراسات سيستراا ١٩٩٨_٢٠٠٠ ، الجايكا ٢٠٠٠_٢٠٠٢ ووزارة الاسكان ٢٠١٠
وفكر ومخطط الهيئة القومية للأنفاق
المحطة التبادلية بمدينة كليوب
ربط المرحلة الأولى من الخط الثاني مع
ومسار نقل الوجه البحري
المحطة التبادلية بالسلام
ربط المرحلة قريبة من الخط الثالث مع
موقف العاشر من رمضان
المحطة التبادلية لمحور روض الفرج
ربط المرحلة الثالثة من الخط الثالث مع
محور روض الفرج
المحطة التبادلية بمحافظة السادس من أكتوبر
ربط المرحلة الأولى من الخط الرابع مع
الترام السريع لمدينة السادس من أكتوبر
المحطة التبادلية بالمنيب
ربط المرحلة الخامسة من الخط الثاني مع
ومسار نقل الوجه القبلي

مشروعات النقل المستدام فى مصر
صفحة 2 من 11
استراتيجية جديدة لتوفير وسائل نقل حضارية وصديقة للبيئة
ربط الخط الثالث لمترو الأنفاق بباقى وسائل النقل الجماعى بالقاهرة الكبرى
العاشر من رمضان 4
القطار الكهربائى
الخط السادس
الخط الأول
العرج الجديدة
الخصوص
الخط الثانى
شبرا الخيمة
عدلى منصور
الخط الثالث
إصابة
الاستاد
الرحاب
مونوريل العاصمة الإدارية
مونوريل السادس من أكتوبر
واحة البهنسا
جامعة القاهرة
مدينة العدالة
حدائق الأشجار
العبور
المعادى الجديدة
الخط الرابع
أكتوبر الجديدة
حلوان
الخط الأول
الخط السادس
الخط الثانى
مونوريل العاصمة الإدارية
الخط الثالث
مونوريل السادس من أكتوبر
الخط الرابع
القطار الكهربائى
المحطة المركزية التبادلية مع القطار السريع
المصدر: وزارة النقل

الخط السادس للمترو

الخـــط الســـادس للمـــترو سيكون موازياً للخـــط الأول المرج – حلوان، 9 معلومات عن هذا الخط ومساره وموعد البدء في تنفيذه:

1. يبلغ طول مسار الخط الثالث حوالي 30 كم.
2. يشمل عدد 24 محطة تضم 12 محطة علوية و12 محطة نفقية.
3. تم تحديد بداية الخـــط من منطقة الخصوص ابتداء من مخـــرج 18 مـــن الطريق الدائري.
4. المسار سيمتد بمحاذاة ترعة الإسماعيلية في مسارعلوي ثم يستمر حتـــى ميدان الســـــواح متجها لشارع بورسعيد.
5. الخط السادس للمترو سيتقاطع مع الخط الأول في غمرة ثم سيمر أسفـــل شارع بورسعيد إلي ميدان السيدة زينب.
6. سيتقاطع مع الخـــط الرابع بمحطة عمرو بن العاص متجها إلى المعـــادى الجديدة لينتهي بمنطقة القمر الصناعي
7. المسار بداية من الخصوص حتى غمرة بطول 13.3 كم يمتد عبر جســـر علوي وباقى المسار نفقيا.
8. سيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين وطرح تنفيذه في انتظـــار تـــوفـــيـــر التمويل اللازم عبر قروض دولية ميسرة.
9. الهيئة القومية للأنفاق وقعت اتفاقية مع اتحاد مكاتب استشارية للبدء فـــي إعداد دراسات تنفيذ الخط السادس للمترو

<u>القطار الكهربائي الخفيف(العاصمة الإدارية الجديدة/ العاشر من رمضان) LRT</u>

- دولة الصين بدأت في شحن القطارين الثالث والرابع للقطار الكهـــربـــائـــي بحراً، إلى ميناء الإسكندرية، وذلك بعد وصول أول قطارين إلى مصر مـــن إجمالي 22 قطاراً.

- جدير بالذكر أن هذا المشروع يعتبر شريان تنمية جديد للمجتمعات العمرانية الجديدة (العبور – المستقبل – الشروق – هليوبوليس الجديدة – بدر – المنطقة الصناعية والعاشر من رمضان – العاصمة الإدارية الجديدة)، كما يتبادل خدمة نقل الركاب مع الخط الثالث للمترو في محطة عدلي منصور، ومع القطار الكهربائي السريع العين السخنة العلمين في المحطة المركزية، ومع مونوريل العاصمة الإدارية في محطة مدينة الفنون والثقافة.
- ويبلغ طول القطار الكهربائي 90 كم وعدد 16 محطة، حيث ينطلق من محطة عدلى منصور ثم يمتد موازياً لطريق (القاهرة –الإسماعيلية) الصحراوي إلي مدينة بدر، ثم يتفرع شمالاً بعدها حتى مدينة العاشر من رمضان وجنوباً إلى العاصمة الادارية الجديدة ليمتد إلى المدينة الرياضية العالمية، ويتم تنفيذه على ثلاث مراحل الأولى من محطة عدلي منصور وحتى محطة العاصمة (1) بعدد 11 محطة سطحية ، والثانية من بعد محطة العاصمة(1) حتي محطة العاصمة (2) "مدينة الفنون والثقافة" بعدد 1 محطة سطحية (محطة الفنون والثقافة) و الثالثة جنوباً بعدد 4 محطات "3 علوية +1سطحية" (محطات العاصمة الإدارية 3 – القيادة الإستراتيجية – المدينة الرياضية – المحطة المركزية للتبادل مع القطار السريع) .
- وتم الإنتهاء من معظم الأعمال الإنشائية بالمشروع، ويجري حاليا تنفيذ أعمال التشطيبات وأعمال السكة تمهيداً للبدء في تنفيذ أعمال الإشارات.

المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية

- يعد الهدف العام للمشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية، هو الارتقاء بجودة حياة المواطن والأسرة بشكل عام، من خلال ضبط معدلات النمو المتسارعة، والارتقاء بخصائص السكان.
- فالقضية السكانية هي قضية شعب مصر، فمن المهم أن تتكامل كل الوزارات في هذه القضية حتى نتمكن من إدارة القضية السكانية، من منظور تنموي وحقوقي، فتحقيق التنمية، لا يمكن أن يتم في ظل النمو السكاني المرتفع.

حيث تولي الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بالمجتمع المصرى وتنمية الريف، وهذا يأتي من خلال تنمية الأسرة وخصائص السكان .وذلك بأن يشمل "المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية" الموضوعات والشواغل الاجتماعية الاساسية الخاصة بالأسرة المصرية من جميع الجوانب الصحية، والاجتماعية، والأسرية، والاقتصادية وغيرها.

معلومات عن المشروع

- تنفذ الدولة المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية بمحاوره المختلفة، وباشتراك كافة الأجهزة المختصة والذي يهدف للإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري والأسرة المصرية، ويتم تنفيذه في نطاق جغرافي يشمل كافة أنحاء الجمهورية.
- سيشمل مختلف الأبعاد الأسرية اجتماعياً وسكانياً وصحياً وثقافياً، بما فيها التمكين الاقتصادي للسيدات إضافة إلى الاهتمام بصحة المرأة من خلال رفع كفاءة مراكز صحة وتنمية الأسرة لتقدم التطعيمات وخدمات الرعاية الأولية، فضلا عن متابعة الفحوصات الطبية قبل الزواج وبعده.

- وتأسيس صندوق حكومي لتأمين وتنمية الأسرة المصرية، يمنح حوافز للأسر الملتزمة بمحددات ضبط النمو السكاني، وذلك بما يحقق أهداف الدولة للارتقاء بجودة حياة الأسرة المصرية، والاهتمام بصحة المرأة من خلال متابعة الفحوصات الطبية قبل الزواج وبعده وفقاً لمواعيد محددة.

المحافظات المستهدفة خلال المرحلة الأولى:

يستهدف مشروع تنمية الأسرة خلال المرحلة الأولى، التي سيُطبق بها المشروع خلال العام الأول، محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والمنيا والأقصر وأسوان والجيزة والشرقية والدقهلية، جاء ذلك اعتماداً على 4 مؤشرات وهي الأكثر فقرا، والأعلى في معدلات الإنجاب الكلي، والأعلى من حيث الحاجة غير المُلباة، والأعلى في نسبة المواليد، مع الأخذ في الاعتبار محافظات المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة، التي تشتمل على نحو 1520 قرية على مستوى 52 مركزاً في 20 محافظة، بالوجهين القبلي والبحري. في حين أن النطاق الجغرافي للخطة يشمل جميع أنحاء الجمهورية، على مدار المدى الزمني لتنفيذ الخطة(ثلاث سنوات).

الفئات المستهدفة:

الفئات المستهدفة من الخطة هي السيدات من 18 حتى 40 سنة، طلبة الجامعات، تلاميذ المدارس، أطفال القرى والنجوع، تجمعات الريف، رجال الدين، الداعيات والراهبات .

الحوافز المادية:

وتتمثل في الوثيقة الادخارية المؤجلة، وهو برنامج حوافز مادية مؤجلة للسيدات، شرط الالتزام بالضوابط التي تحقق أهداف المشروع، و يتم تنفيذ

البرنامج لجميع السيدات المتزوجات "زيجات حديثة أو قائمة" واللاتي لديهن طفلين على الأكثر، ويشترط ألا يقل سن السيدات عن الانضمام للبرنامج عن 21 عاما ولا يزيد عن 40 عاما بقيمة 60 الف جنيه، بشرط الالتزام بالضوابط . فضلاً عن تقديم سلات غذائية خلال برنامج الـ 1000 يوم الأولى، علاوة على تقديم سلة أغذية غنية للسيدات شهريا كحافز إيجابي.

محاور المشروع:

وضعت الدولة 5 محاور رئيسية لتنفيذ المشروع، ومن أهمها المحور الاقتصادي، ويهدف إلى تمكين اقتصادي للسيدات في الفئة العمرية من 18 حتى 40 سنة من العمل والاستقلالية المالية، وذلك من خلال إنشاء وحدات "صحة وتنمية الأسرة " (مستشفيات التكامل سابقاً)،وكذلك تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر تقوده المرأة في المحافظات المختلفة، إلى جانب تدريب 2 مليون سيدة على إدارة المشروعات، فضلاً عن تجهيز مشاغل خياطة للسيدات ملحقة بوحدات صحة وتنمية الأسرة.

محور التدخل الخدمى:

محور التدخل الخدمي يتضمن خفض الحاجة غير الملباة للسيدات، من وسائل الصحة الإنجابية وإتاحتها بالمجان للجميع، من خلال تدريب وتوطين 1500 طبيبة، والتعاون مع 400 جمعية أهلية لتقديم خدمات الصحة الانجابية، إلى جانب تجهيز مراكز الخدمة المتنقلة.

المحور الثقافي والتوعوي والتعليمي

ويهدف إلى رفع وعي المواطن بالمفاهيم الأساسية للقضية السكانية، وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية، وذلك من خلال صياغة رسائل

إعلامية على مستوى الدولة وحملات إعلانية بجميع وسائل الإعلام المتاحة، من أجل توعية (6 مليون) سيدة في سن الإنجاب و(2 مليون) من الشباب المقبلين على الزواج، إلى جانب تنفيذ برنامج "جلسات الدوار"، والذى يشمل تدريب القيادات الدينية وإقامة جلسات لهم في أماكن في القرى و النجوع، بقوة استهداف 10 مليون،الى جانب التوعية بمفهوم تنظيم الأسرة من منظور حقوق الطفل.

فضلاً عن فعاليات ثقافية ومناهج تعليمية، من خلال الندوات التثقيفية الموجودة في أكثر من 4200 مركز شباب في المحافظات المصرية ومن خلال 5100 وحدة صحية منتشرة في المراكز والقرى..

محور التحول الرقمى:

يهدف إلى إنشاء منظومة الكترونية موحدة لميكنة وربط جميع الخدمات المقدمة للأسرة المصرية، وذلك عن طريق بناء " منظومة الأسرة المصرية " لربط كل من: قاعدة بيانات الزواج ، قاعدة بيانات الأسرة ، قاعدة بيانات تكافل وكرامة ، قاعدة بيانات وحدات صحة وتنمية الأسرة ، مع قاعدة بيانات صندوق تأمين الأسرة المصرية، وذلك بهدف قياس درجة الالتزام بشروط برنامج الحوافز المقترح، إلى جانب بناء منظومة متابعة وتقييم المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، بالإضافة إلى تفعيل دور المرصد الديموجرافي بالقاهرة، للقيام بالرصد المستمر لجميع الخصائص السكانية على مستوى الجمهورية بشكل آلي.

دور وزارة التخطيط

تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الخطوات التنفيذية المقترحة للمشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية، تتضمن العديد من المحاور: منها الاقتصادي، الخدمي، الثقافي، التشريعي، الإعلامي، والتوعوي، إلى جانب ما

يتعلق بملف التحول الرقمى،على مستوى النطاق الجغرافي للمشروع ،الذى يضم جميع أنحاء الجمهورية.

وتعمل الوزارة على التمكين الاقتصادي للسيدات في الفئة العمرية من 18 حتى 45 سنة، عبر توفير فرص العمل وكسب الرزق، وتحقيق الاستقلالية المالية، من خلال تجهيز وتشغيل 200 مشغل خياطة ملحقة بوحدات صحة وتنمية الأسرة في 16 محافظة، والتدريب على إنتاج المنسوجات الطبية لسد حاجة المستشفيات وتدريب مليون سيدة على ريادة الأعمال، وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية لصالح المرأة، إلى جانب تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر، وتدريب 2 مليون سيدة على إدارة المشروعات ومحو الأمية الرقمية والشمول المالي وتأهيلهن لسوق العمل طبقاً للفرص الاستثمارية بكل محافظة.

ويتمثل دورها في محور التدخل الخدمي من خلال توفير خدمات تنظيم الأسرة بالمجان للجميع، مع المتابعة المستمرة، وذلك من خلال إتاحة وسائل تنظيم الأسرة وتوطين 1500 طبيبة مدربة على تلك الوسائل، وتوزيعهن على المنشآت الصحية، إلى جانب زيادة مشاركة الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة لتصل إلى 400 جمعية، وإمدادها بوسائل تنظيم الأسرة بمستوى تخزين آمن.

كما قامت الوزارة بإنشاء منظومة إلكترونية باسم "منظومة الأسرة المصرية" لميكنة خدمات صندوق تأمين الأسرة وربطها بوحدات صحة وتنمية الأسرة، إلى جانب إنشاء منظومة إلكترونية للمتابعة وتقييم أداء الخطة التنفيذية للمشروع، وإدخال مؤشرات لقياس الأداء والأثر المترتب على التدخلات، وكذا إنشاء المرصد الديموجرافي لرصد الخصائص والمؤشرات السكانية على مستوى الجمهورية وتحليلها، ورفع تقارير شهرية بالمحافظات والقرى الأكثر احتياجاً، للتدخل وتوجيه الخدمات الثقافية والتوعوية والصحية.

دور وزارة التضامن

وزارة التضامن الاجتماعي شريكة في تنفيذ المشروع ،مع وزارة التخطيط والصحة والمجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للمرأة والأوقاف والكنيسة والإعلام.

حيث تقوم بتدريب السيدات وإعطائهم قروضا لبدء حياة أفضل، كما أن وزارة الصحة قد تبرّعت بمستشفيات تكامل، لكي يتم إنشاء مشاغل للسيدات، في الدور الثاني منها ،بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة ووزارة التضامن، بخلاف ذلك سيتم شراء الإنتاج من السيدات للاستفادة به في مستشفيات الوزارة، لمساعدتهم على الاستمرار والعمل.

كما أن وزارة التضامن لديها عدد كبير من العيادات التي تقوم بتقديم الخدمة والتوعية، وقريباً سيكون هناك 400 عيادة لتقديم تلك الخدمة كمشاركة مع وزارة الصحة المصرية.

مشروع الدولة

للتنمية الريفية حتى 2030 (حياة كريمة)

- في ضوء جهود الدولة المصرية لاستكمال مسيرة التنمية ، اعتمد رئيس مجلس الوزراء آواخر أغسطس 2020 خطة المرحلة الثانية من المبادرة الرئاسية لدعم القرى الأكثر احتياجاً "حياة كريمة"، إلى جانب استعراض الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى من المبادرة، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في القرى التي طبقت فيها المبادرة في مرحلتها الأولى، من خلال عدد من المشروعات في القطاعات الحيوية الخدمية.

- الخطة التي تتبناها الحكومة للإسراع بمعدلات تنفيذ مبادرة "حياة كريمة" لتغطية 100% من القرى بنهاية العام المالى 21/2022، تعتمد على تنمية الألف قرية الأكثر احتياجا مع مراعاةالتوزيع الجغرافي لسكان الألف قرية بمحافظات الجمهورية -موزعين على 11 محافظة تتركز أغلبها فى الوجه القبلي-، وقد تم وضع خطط عمل تفصيلية لتلبية احتياجات هذه القرى من المشروعات التنموية، ،و يُقدر إجمالى التمويل المطلوب خلال العام المالى2021 /2022 بحوالي 15 مليار جنيه، لتصل جملة مخصصات المبادرة لنحو 26 مليار جنيه.
- تبلغ التكلفة الكلية للمشروعات المدرجة والاعتمادات الإضافية لمبادرة "حياة كريمة" في خطة 2020/2021حوالى8 مليارات جنيه، منها 4 مليارات جنيه للمشروعات الاستثمارية الإضافية، كما تبلغ استثمارات الخطة الإضافية بقيمة 4 مليارات جنيه خلال العام 2020/2021 كالتالي: 1.5 مليار جنيه لمشروعات الإدارة المحلية في مجال الطرق والإنارة العامة، وتحسين البيئة والخدمات البيطرية وصيانة البنية الأساسية، و1.32 مليار جنيه مشروعات صرف صحي في 68 قرية، و680 مليون جنيه مشروعات مياه شرب، و500 مليون جنيه مشروعات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والشباب والرياضة.
- تم ضخ استثمارات حكومية بقطاع الطرق والكباري بقيمة 319 مليون جنيه؛ وذلك ضمن المرحلة الأولى من المبادرة، استفادت منها 79 قرية في 8 محافظات، حيث تم الانتهاء من 85 مشروعا انتفع بها 1.075 مليون مواطن، كما تم الانتهاء من 11 مشروعا في أربع محافظات هي:

البحيرة، والقليوبية، وأسيوط، وسوهاج، وذلك في مجال الطب البيطري، باستثمارات 7.674 مليون جنيه، انتفعت بها 14 قرية، ووفرت هذه المشروعات 4000 فرصة عمل.

محاور استراتيجية التنمية الريفية:

- هناك حاجة ملحة لتبني استراتيجية شاملة للتنمية الريفية، وهي استراتيجية مبنية على رصد دقيق للواقع وتستفيد من المبادرات والبرامج والاستراتيجيات السابقة، ما يُمكّن الدولة من تطوير منظومة التنمية الريفية في مصر، وذلك بالاستفادة من الخبرات الدولية ذات العلاقة بالتنمية الريفية والمسح الدقيق للأوضاع الحالية والفرص والتحديات بكل قرية.
- المحاور الرئيسية لاستراتيجية التنمية الريفية تشمل 4 محاور، في مقدمتها "التنمية الاقتصادية" التي تهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للريفيين من خلال خلق فرص عمل وتحقيق الحيوية الاقتصادية بالريف المصري وزيادة التنافسية، فضلاً عن "التنمية البشرية"، و"التنمية المؤسسية" التي تهدف إلى تطوير نظم الإدارة المحلية وأدوار الأطراف المحلية الفاعلة، مما يخدم الإدارة المتكاملة لبرامج ومشروعات التنمية الريفية، و"التنمية البيئية والعمرانية" التي تهدف إلى تحسين الظروف البيئية وتطوير مرافق البنية الأساسية بريف مصر والظروف المعيشية للسكان الريفيين.

مشروعات قطاع السياحة

مشروع المتحف المصري الكبير

حيث حرصت الدولة من خلال لاستكمال بناء المتحف المصري الكبير الواقع بالقرب من الجيزة غرب القاهرة، ليصبح المتحف أكبر متاحف الشرق الأوسط والعالم من حيث عدد القطع الأثرية التى يحتويها ومساحته، ويضم أكثر من 100 ألف قطعة أثرية من مختلف العصور لدعم قطاعي السياحة والآثار فى مصر.

مشروع المتحف القومي للحضارة المصرية

وهو متحف يقع في مدينة الفسطاط بالقاهرة علي مساحة 33.5 فدان. ويستوعب المتحف خمسين ألف قطعة أثرية تحكي مراحل تطور الحضارة المصرية بالإضافة إلى عرض لإنجازات الإنسان المصري في مجالات الحياة المختلفة منذ فجر التاريخ حتى وقتنا الحاضر، كما يحتوى على نماذج وصور فوتوغرافية ومخطوطات ولوحات زيتية وتحف فنية وآثار من العصر الحجري والفرعوني واليوناني الروماني والقبطي والعربي وحضارة السودان والعصر الحديث. ويطل موقع المتحف على بحيره طبيعية وهي بحيرة عين الصيرة.

مدينة العلمين الجديدة

تعتبر مدينة شاطئية سكنية وسياحية، تستهدف إنشاء مدن سياحية بالساحل الشمالي بمنطقة العلمين على أعلى مستوى بهدف تنشيط السياحة الداخلية والخارجية، كذلك تحقيق أهداف سكنية وتوفير حوالي 500 ألف فرصة عمل، كما أنها تعد من أهم مشروعات تطوير السياحة في مصر، حيث تعتبر مدينة جديدة تضم السائحين من كافة أنحاء العالم، وتصمم المدينة على طراز خاص،

ليجعلها من أهم المدن السياحية فى الشرق الأوسط، وتضم مجموعة أبراج "أبراج العلمين"، تطل على الشاطئ مباشرة، وبالفعل اقترب المشروع من الانتهاء والافتتاح .

مشروع التجلي الأعظم فوق أرض السلام

تواصل الجمهورية الجديدة، العمل على تنفيذ مشروع التجلي الأعظم فوق أرض السلام بمدينة سانت كاترين، الذي يعد من أبرز مشروعات وزارة الإسكان، و ينال هذا المشروع الضخم متابعة مستمرة ودورية من الرئيس عبد الفتاح السيسي، باعتباره البقعة المقدسة الفريدة من أرض مصر، ولتقديمها للإنسانية ولشعوب العالم على النحو الأمثل، تقديراً لقيمتها الروحية العظيمة التي تنبع من كونها حاضنة للأديان السماوية الثلاثة.

وترجع أهمية متابعة الرئيس السيسي لمشروعات التجلي الأعظم، بسبب أن عديد من البلدان تتسم بهويةٍ دينيةٍ خاصةٍ كمزارات تتصل بديانة محددة، فمثلًا "المملكة السعودية" تتميز بسياحةٍ دينيةٍ خاصة بالمسلمين و"الفاتيكان" تختص بالمسيحيين؛ في حين أن مصر تمتلك أرضًا مقدسة تتمثل في "سيناء" أرض التجلي الأعظم، تلك البقعة التي جمعت الأديان السماوية الثلاثة معًا، ووحدتها جميعًا في أرضها المقدسة الفريدة الوحيدة بالعالم.

مشروعات الإسكان

شهد قطاع الإسكان والمجتمعات العمرانية معدلات تنمية غير مسبوقة ، وذلك على مستوى محاوره ، سواء كان محور بناء مدن عمرانية جديدة متكاملة أو إنشاء وحدات إسكان في مدن قائمة، بمختلف الفئات "الاجتماعي والمتوسط والمميز"، أو قطاع الخدمات والمرافق من مياه شرب وصرف صحي، وكذلك مشروعات الطرق والخدمات، بخلاف تطوير المناطق العشوائية وتنميتها.. فقد

شهد القطاع تنفيذ آلاف المشاريع سواء تم الانتهاء منها أو جاري تنفيذها.

وبحسب وزارة الإسكان، ارتفع إجمالي المصروفات على المشروعات المختلفة التي تنفذها هيئة المجتمعات العمرانية بالمدن الجديدة من 46.5 مليار جنيه في العام المالي 2015/2014 إلى 145 مليار جنيه في العام المالي 2021/2020، هذا بالإضافة إلى 85 مليار جنيه موازنة وزارة الإسكان من الدولة.

ونشر كتاب "الرؤية والإنجاز.. مصر تنطلق" والذي يتضمن المشروعات التنموية في مصر خلال الفترة من 30 يونيو 2014 وحتى 30 يونيو 2021، أن إجمالي تكلفة المشروعات التي تمت والجاري تنفيذها في مجال الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة يبلغ 1500 مليار جنيه.

وأوضح الكتاب الذي يستعرض مسيرة الإنجازات في 7 سنوات من عمر الدولة المصرية، أنه تم تنفيذ 788.82 ألف وحدة سكنية بتكلفة 142.96 مليار جنيه، وجاري تنفيذ 347.34 ألف وحدة بتكلفة 286.26 مليار جنيه.

وشرح الكتاب مشروعات تطوير المدن العمرانية القائمة، حيث تم وجاري تطوير 21 مدينة بتكلفة 160 مليار جنيه، وتم وجاري تنفيذ 22 مدينة من مدن الجيل الرابع بتكلفة 690 مليار جنيه.

وتشمل المشروعات في محور الإسكان: 501 ألف وحدة إسكان اجتماعي تم تنفيذها بتكلفة 88 مليار جنيه، وكذلك 156.5 ألف وحدة جاري تنفيذها بتكلفة 48 مليار جنيه، وكذلك تم تنفيذ 77.42 ألف وحدة إسكان متوسط سواء في "دار مصر" أو "سكن مصر"، وذلك بتكلفة 23.35 مليار جنيه، وهناك 7 آلاف وحدة إسكان متميز تم تنفيذها بتكلفة 4.66 مليار جنيه، و77.7 ألف وحدة جاري تنفيذها بتكلفة 198 مليار جنيه، وكذلك 8.1 ألف وحدة إسكان في

مشروع "جنة" تم تنفيذها بتكلفة 3.05 مليار جنيه، فيما يوجد 23.12 ألف وحدة جاري تنفيذها بتكلفة 12.33 مليار جنيه.

كما تشمل المشروعات تنفيذ 195.3 ألف وحدة سكنية لتطوير العشوائيات غير الآمنة بتكلفة 23.9 مليار جنيه، وكذلك جاري تنفيذ 50.8 ألف وحدة سكنية بتكلفة 15.7 مليار جنيه، وتم تخصيص 318 مليار جنيه كتكلفة تقديرية لتطوير المناطق العشوائية غير المخططة.

الإسكان الاجتماعي

وتعدت تكلفة مشروع الإسكان الاجتماعي التي تنفذه الدولة 200 مليار جنيه حتى الأن.

مدن الجيل الرابع

الدولة المصرية بذلت جهودا كبيرة فى مجال التنمية العمرانية خلال الـ6 سنوات الأخيرة ولجأت إلى إنشاء المدن الجديدة "مدن الجيل الرابع" لتكون بمثابة مدن مبتكرة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الحياة.

هذه الخطوة تأتى فى إطار سعى الحكومة للقضاء على النمو العشوائى للمبانى، ووضع رؤية مستقبلية للزيادة السكانية، حيث أن مدن الجيل الرابع، أو المدن الذكية تهدف لتوفير سكن مناسب، وحياة كريمة للمواطن.

مفهوم مدن الجيل الرابع:

إن مصطلح مدن الجيل الرابع، يعنى أنها مدن مبنية على الطراز المعمارى، الذى يعتمد على التخطيط السليم واستخدام الطاقة الحديثة، ووسائل التكنولوجيا، ويضم مقومات عصرية متكاملة للسكن والحياة، ويخلو تماماً من العشوائية.

و إن هذه المدن مخطط لها أن تستوعب أكثر من 30 مليون نسمة، من أجل تخفيف التكدس السكانى فى المدن الكبرى واستيعاب الزيادة الجديدة والمتوقعة فى أعداد السكان الذين وصل عددهم فى مصر، وفقاً لآخر تعداد سكانى إلى 104 ملايين نسمة منهم 97 مليون نسمة داخل مصر.

وأيضا، من أهداف إنشاء الجيل الرابع من المدن الجديدة، تعظيم تنافسية مصر لجذب الاستثمارات، وربط شبكة مراكز التنمية بالمناطق الإنتاجية، وتحفيز التنمية خارج الوادى فى مناطق التنمية الجديدة، ومشروعات الربط القارية والإقليمية، بجانب تحفيز التنمية والاستثمار بالأقاليم المغلقة فى البلاد.

كما تساهم المدن الذكية فى إحداث طفرة كبيرة بقطاعى الاتصالات والعقارات فى مصر لذا تسعى الحكومة لبناء جميع المدن الجديدة بنظام "المدن الذكية" والذى يحقق التطور التكنولوجى فى إطار التحول إلى المجتمع الرقمى الذى يسهل من الخدمات المقدمة للمواطن.

طبيعة مدن الجيل الرابع:

ومدن الجيل الرابع، تتفوق بطبيعتها من خلال التقنيات التكنولوجية التى توفر الوقت والجهد وتسعى إلى توفير بيئة رقمية صديقة للبيئة والتى تعمل على تلبية احتياجات المواطنين فى كافة النواحى الحياتية. كما تتميز مدن الجيل الرابع، بإنترنت فائق السرعة يصل إلى 100 ميجا ويزيد على ذلك حسب طلب المستخدم، بالإضافة إلى توفير الخدمات عبر الإنترنت، ويتم التركيز فى مدن الجيل الرابع على الوصول بمستوى رفاهية، بالإضافة إلى المناطق الخضراء، بعمل إصلاحات بدون تعطيل الطرق وتستوعب مدن الجيل الرابع كل مستويات الإسكان.

الهدف من إنشاء مدن الجيل الرابع:

ويأتى الهدف من بناء مدن الجيل الرابع ليست الرفاهية وإنما المساعدة فى توزيع الزيادة السكانية الكبيرة، ومضاعفة المعمور المصرى بدلا من التكدس الكبير على الوادى والدلتا، إلى جانب وضع مصر على خريطة الاستثمارات العالمية، و أنه تم اختيار هذه المواقع الاستراتيجية لتحقيق أكثر من معيار، منها الموقع المميز الذى يجعلها تنافس عالميا وإقليميا وأنها تكون على المحاور التنموية المحددة لمضاعفة الرقعة السكانية، بالإضافة إلى أنها تكون مرتبطة بالمشروعات الكبرى التى تعمل الدولة على تنفيذها.

المدن المصرية .. مدن ذكية:

لا يتوقف حرص الدولة على نشر المدن الذكية عبر بناء المدن الجديدة بهذا النظام، بل سيمتد لكل المدن المصرية حتى القديمة منها، وسيتم الاستعانة ببعض الشركات المصرية في تطوير المدن ، واستخدام تطبيقاتها الخاصة بالمدن الذكية.

رؤية مصر 2030 **في مجال التنمية العمرانية**:

بحلول عام **2030** تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزاناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم.

حلم مصر العمراني لتحقيق التنمية المستدامة:

شرعت مصر في تنفيذ مدن الجيل الرابع وفق برنامج زمني محدد، وبحسب المقاييس العالمية، لتحقيق التوسع العمراني المستدام وفقًا لاستراتيجية مصر لعام **2030**. حيث بدأت الدولة بتنفيذ **14** تجمعًا عمرانيًا جديدًا، وهي: العاصمة الإدارية الجديدة، والعلمين الجديدة تاع الله، والمنصورة الجديدة، وشرق بورسعيد، وناصر بغرب أسيوط، وغرب قنا، والإسماعيلية الجديدة، ورفح

الجديدة، ومدينة ومنتجع الجلالة، والفرافرة الجديدة، والعبور الجديدة، وتوشكى الجديدة، وشرق العوينات.

وتبلغ إجمالي مساحات هذه التجمعات 380,000 فدانًا، تمثل 50% من إجمالي مساحات التجمعات العمرانية التي تم تنفيذها خلال الـ 40 عامًا السابقة، مع توقعات استيعابها عند اكتمال جميع مراحلها 14 مليون نسمة، وتوفر 6 ملايين فرصة عمل دائمة.

مشروعات سكنية لإنشاء مدن الجيل الرابع

هناك خلال خطة متكاملة تستهدف إنشاء عدد من المدن الكبرى بأهداف ذات أبعاد عمرانية واقتصادية كبيرة، بحيث تقلل الأزمة السكانية والتكدس السكاني بالمحافظات الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والقليوبية وغيرها من ناحية ومن ناحية أخرى توفير فرص عمل للمساهمة في حل أزمة البطالة التي تضرب مصر منذ سنوات، وكذا إنشاء مدن صناعية بتلك المشروعات من أجل خلق فرص جديدة للاستثمار، بما لذلك من عوائد اقتصادية مهمة على الدولة، ومنها «مشروع العاصمة الإدارية الجديدة» الذي يهدف لتخفيف العبء عن مدينة القاهرة تلك المدينة العريقة التي تعاني التكدس السكاني بما له من آثار سلبية علي الخدمات والبنية الأساسية فضلاً عن تأثر الأماكن الأثرية بها وما أكثرها، ويستهدف المشروع استيعاب ما يعادل 6.5 مليون نسمة، و توفير ما يعادل 2 مليون فرصة عمل.

وإلى جانب تلك المدن تستهدف الدولة ما يعادل 22 مدينة كبرى لتحقيق أهداف عمرانية وصناعية وسياحية وزراعية، مثل: مدينة توشكى الجديدة، ومدينة الفرافرة الجديدة ومدينة بورسعيد الجديدة، وهي مدينة سياحية ضمن مشروعات محور قناة السويس ومدينة سوهاج الجديدة ومدينة اسيوط الجديدة ومدينة العلميين الجددية، ومدينة دمياط الجديدة وغيرها

العاصمة الإدارية الجديدة:

تستهدف استيعاب 0.5 مليون نسمة في المرحلة الأولى، ومن 40,000 إلى 50,000 موظفًا حكوميًا يتم نقلهم بالمقرات الجديدة، مع التخطيط لزيادة الطاقة الاستيعابية إلى 100,000 موظفًا بعد الـ 3 سنوات الأولى، وتشمل المرحلة مبنى مجلس النواب ومجلس الوزراء، ومباني وزراية بإجمالي 34 مبنى على مساحة 153 فدانًا.

وتحتوي على نهر أخضر بطول 35 كيلومترًا، كما سيتم إنشاء مطار دولي على مساحة 16 كيلومترًا، مع توقعات أن يبلغ عدد السكان بعد اكتمال المدينة 6.5 مليون نسمة، وتوفير مليوني فرصة عمل.

وتبلغ مساحة العاصمة الإدارية 170,000 فدانًا، وتضم حي سكني، ومدينة طبية، ومدينة رياضية، وحديقة مركزية بمساحة 8 كيلومترًا، والحي الحكومي على مساحة 1,133 فدانًا.

وتُعد العاصمة الإدارية من أهم مشروعات الحكومة المصرية التي قاربت على الإنتهاء ، ومؤخرًا أعلنت وزارة الإسكان أعمال الإنشاءات لأول برجين فى منطقة الأعمال المركزية فى المرحلة الأولى بالعاصمة الإدارية الجديدة، حيث تصل ارتفاعات الأبراج إلى 40 طابق متكرر.

كما طرحت وزارة الإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية، المرحلة الأولى من مشروع "كابيتال ريزيدانس" بالحي السكني.r3

وتتكون من 2048 وحدة سكنية، بسعر موحد للمتر بـ11.500 جنيه، بخلاف نسب التميز، بمساحات تتراوح بين 100 متر وحتى 180 مترًا كاملة التشطيبات، وتم الحجز إلكترونيًا دون قرعة يدوية.

كما يجرى تنفيذ الحى السكنى الثالث والذى سيكون على مستوى عالٍ من

التجهيزات، وسيكون هناك دعم من جانب الحكومة للموظفين الذين يريدون السكن في الحى السكنى الثالث.

بالإضافة إلى ذلك تم الانتهاء من المرحلة الأولى من تنفيذ المشروعات السكنية وتضم 10 آلاف وحدة سكنية، وهي بمساحة 118 مترا، وتكلفت 600 ألف جنيه، وضمن تسهيلات الحكومة للموظف أن الدولة ستتحمل ثمن الأرض.

كذلك يتم حالياً تنفيذ مشروع حي المال والأعمال على مساحة حوالي 195 فدانًا، وبحجم استثمارات يصل إلى ما يقرب من 3,7 مليار دولار.

العلمين الجديدة:

من أكبر هذه المدن مدينة العلمين الجديدة وتقع بالساحل الشمالي على بعد 400 كيلومتر من الحدود الليبية، وتبلغ المساحة الإجمالية لها نحو 50 ألف فدان ومن المقرر لها أن تستوعب مليونى نسمة ، وتتكون المرحلة الأولى من قطاعين أساسيين بمساحة نحو 8,000 فدانًا، عبارة عن قطاع ساحلي، ويشمل قطاع المركز السياحي العالمي، والقطاع الأثري، والحضري، ومن المقرر أن تحتوي المدينة على نحو 25,000 غرفة فندقية.

ويبلغ عدد سكانها المستهدف مليوني نسمة، وتم تخصيص 3 مليارات جنيه من موازنة الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية للمدينة، وتضم المرحلة الأولى لها محطة تحلية مياه شرب بطاقة 100 ألف م3/يوم، مع تطوير الطريق الساحلي إسكندرية – مطروح بـ 320 مليون جنيه.

ويجري حالياً تنفيذ 8 أبراج بالمرحلة الثانية، من أبراج المنطقة الشاطئية.، كما أنه جاري تنفيذ أعمال التشطيبات لـ15 برجاً بالمرحلة الأولى بالمدينة، بجانب الإعداد حالياً لتنفيذ 5 أبراج سكنية كاملة التشطيب.

بالإضافة إلى ذلك يجرى تنفيذ مشروع المدينة التراثية، على مساحة 260 فدانا، ويبلغ إجمالى عدد المنشآت بالمدينة حوالى 70 منشأة.

وتشمل: البحيرة الرئيسية – الحديقة المركزية – المسجد – الكنيسة – المسرح الرومانى – الأوبرا – المبانى التجارية والفندقية فى الحى القديم – مجمع السينمات.

ويضم البرج الأيقونى بارتفاع 250 متراً (68 دورا) بإجمالى مسطحات 465 ألف م2.

ومن المقرر أن يتم تنفيذه خلال 45 شهراً، و4 أبراج بارتفاع 200 متر للبرج (56 دورا) بإجمالى مسطحات 320 ألف متر.

وسيتم تنفيذ هذه الأبراج خلال 39 شهراً، وذلك على غرار أبراج منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وبتمويل ذاتى من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

علاوة على ذلك فإنه جاري العمل على الانتهاء من أعمال التشطيبات بالمنطقة الترفيهية، والتى تتوسط منطقة الأبراج الشاطئية، وتطل على البحر مباشرة، وتضم جراجا يسع 3 آلاف سيارة، وعددا من المحال، كما يجرى تنفيذ مشروع المدينة التراثية، على مساحة 260 فدانا.

ويبلغ إجمالى عدد المنشآت بالمدينة حوالى 70 منشأة، وتشمل (البحيرة الرئيسية – الحديقة المركزية – المسجد – الكنيسة – المسرح الرومانى – الأوبرا – المبانى التجارية والفندقية فى الحى القديم – مجمع السينمات).

ووفقًا لموقع خريطة مشروعات مصر، فإن تكلفة المشروع تبلغ 2 مليار جنيه، ويقام على مساحة 50 ألف فدان.

المنصورة الجديدة:

تطل على البحر الأبيض المتوسط بطول 15 كيلومترًا، فقد أصدر القرار الجمهوري رقم 378 لسنة 2017 بمساحة 5,104 فدانًا، وتبعه القرار رقم 8 لسنة 2018 بإضافة مساحة 809 فدانًا ليصبح إجمالي مساحة المدينة 5,913 فدانًا.

ووضع وزير الإسكان حجر الأساس لها في أغسطس 2017، ويتم تنفيذ المدينة على 4 مراحل، تبلغ مساحة المرحلة الأولى 2,063 فدانًا، ودشنت المدينة في 1 مارس 2018.

شرق بورسعيد (سلام)

تصل مساحتها الإجمالية لـ 23,200 فدانًا، وتستوعب 800,000 نسمة، وجارٍ تنفيذ المرحلة العاجلة على مساحة 205 فدانًا، وجارٍ أيضًا الانتهاء من تنفيذ 4,340 وحدة إسكان اجتماعي شاملة أعمال المرافق والخدمات، بالإضافة إلى محطة تحلية مياه البحر بطاقة 150 ألف م3/يوم.

يقع جنوب المدينة نطاق زراعي بمساحة 50,000 فدانًا، وتمر بها ترعة السلام، وتم تخطيطها على أسس التنمية المستدامة والطاقة النظيفة، لاستيعاب مليون نسمة لتخفيف الضغط على محافظة بورسعيد، وسيتم ربطها بشبكة طرق وأنفاق قناة السويس وجارٍ التخطيط لخط مترو. كما توفر المدينة 185,000 فرصة عمل دائمة، ومن أبرز مشروعاتها فنادق عالمية وجزر صناعية، ومدينة للموضة، ومدينه طبية، وأكبر محطة تحلية لمياه البحر بأفريقيا.

ناصر غرب أسيوط:

تقدر المساحة الإجمالية لمدينة ناصر الجديدة 6,006 فدانًا حيث تبعد المدينة 14 كيلومترًا من مدينة أسيوط، و4 كيلومترًا من مطار أسيوط، ومن المتوقع أن تستوعب 345,00 نسمة.

وجارٍ تنفيذ المرحلة الأولى على مساحة 1,600 فدانًا؛ لتشمل 66 عمارة إسكان اجتماعي و110 عمارة »سكن مصر «تم الانتهاء منهم جميعًا، وجارٍ تنفيذ مرافق وطرق المرحلة الأولى بمساحة 1,600 فدانًا.

غرب قنا الجديدة:

تمتد المدينة على مساحة 8971.1 فدانًا حيث تقع على بعد 5 كيلومترًا جنوب مدينة قنا، و45 كيلو مترًا جنوب مدينة نجع حمادي، حيث تستهدف استيعاب 550,000 نسمة.

وجارٍ تنفيذ المرحلة الأولى على مساحة 1,400 فدانًا لتشمل 136 عمارة إسكان اجتماعي و30 عمارة "سكن مصر" ومناطق خدمات وجارٍ تنفيذ أعمال المرافق والطرق للمرحلة الأولى.

الإسماعيلية الجديدة:

تقع المدينة على الشاطئ الشرقي لقناة السويس الجديدة بواجهة 11 كيلومترًا، وتتكون من 6 أحياء سكنية بنسبة بنائية لا تزيد عن 20% مع استغلال باقي المساحات لمسارات الحركة ومناطق انتظار السيارات والمسطحات الخضراء.

وتم تخطيط المدينة على مساحة 2,828 فدانًا لتشمل 52,000 وحدة سكنية بمساحات متنوعة تستوعب حوالي 250,000 نسمة، فضلًا عن إنشاء مناطق خدمية فرعية لكل حي سكني.

ولتأمين إمداد المدينة بالمياه أنشأت محطة ترشيح للمياه غرب قناة السويس بطاقة 20 ألف متر مكعب/ اليوم، وسيتم افتتاح المرحلة الأولى والثانية للمدينة بإجمالي 32,000 وحدة سكنية، والعمل في المرحلة الثالثة بإجمالي 20,000 وحدة ليصل الإجمالي إلى 52,000 وحدة.

رفح الجديدة:

وضع حجر الأساس للمدينة في مارس 2018، وتم التخطيط لإنشائها على مساحة 535 فدانًا بإجمالي 10,016 وحدة سكنية، و400 بيت بدوي، وتقع عند قرية الوفاق في شمال سيناء وتستهدف استيعاب جميع سكان مدينة رفح القديمة.

وتحتوي على خدمات مركزية وفرعية، ومحلات تجارية، وحضانات، ومدارس، ونادي رياضي، ونادي اجتماعي، ومراكز ثقافية، ومناطق ترفيهية، ووحدة إطفاء، ومراكز شباب، ومنطقة صناعية.

مدينة ومنتجع الجلالة:

يشمل مشروع الجلالة العديد من المشروعات منها مدينة الجلالة والتي أقيمت على مساحة 17,000 فدانًا أعلى هضبة جبل الجلالة، وتضم المدينة منتجعًا سياحيًا ومشفى سياحيًا كما يتم عمل كورنيش عام بعيدًا عن المنتجعات السياحية.

وتشمل المدينة عمارات سكنية متميزة وأخرى متوسطة لمحدودي الدخل وكذلك جامعة، و3 محطات معالجة لمياه الصرف الصحي، ومحطة كهرباء ذاتية للمشروع للمدينة والمنتجع السياحي.

وتوفر مشروعات الجلالة أكثر من 150,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في كافة المجالات، ومن أبرز المشروعات إلى جانب المدينة تطوير الطريق الرئيسي، وتليفريك الجلالة، ومنتجع ساحلي، ومنطقة صناعية جديدة.

العبور الجديدة:

تعد امتدادًا طبيعيًا للكتلة العمرانية لمدينة العاشر من رمضان ومدينة العبور 1، وتتمتع باقترابها من شبكة الطرق الإقليمية الجديدة، مما يسهل ربطها بأحياء القاهرة الكبرى والعاصمة الإدارية الجديدة.

وتبلغ مساحتها الإجمالية 58914.4 فدانًا، ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكانها في 2040 نحو 2.95 مليون نسمة، ويبلغ عدد الأحياء السكنية بالمدينة 40 حي، بالإضافة إلى الخدمات المركزية والمحلية، مع توقعات بتوفير 1.01 مليون فرصة عمل.

توشكى الجديدة

تمتد على مساحة 3,000 فدانًا لاستيعاب 80,000 نسمة، وتوفر 30,000 فرصة عمل ولتتكامل مع القرى الريفية المحيطة بمشروع توشكى، وتضم الخدمات والصناعات الخفيفة والتصنيع الزراعي والأنشطة الترفيهية، وجارٍ تنفيذ المرحلة الأولى لاستيعاب 17,000 نسمة بتكلفة 500 مليون جنيه؛ وتم إنشاء 1,000 وحدة سكنية ومراكز الخدمات خلال 2022.

شرق العوينات:

تقع على مسافة 365 كيلومترًا جنوبًا من القاهرة مركز الداخلة، وتبلغ مساحتها 528,000 فدانًا، مقسمة إلى عدد 22 قطعة مساحة القطعة 24,000 فدانًا، على أن يتم استصلاح وزراعة 10,000 فدانًا فقط، والباقي عبارة عن حزام أمان للخزان الجوفي بإجمالي 220,000 فدانًا بالإضافة إلى 7,000 فدانًا مزرعة تجريبية بإجمالي 227,000 فدانًا، ويبلغ عدد السكان المتوقع للمدينة 45,000 نسمة.

الفرافرة الجديدة:

إحدى مشروعات المليون ونصف فدان في ديسمبر 2015، وتصل مساحتها لـ 20,000 فدانًا؛ لإقامة المشروعات المرتبطة بالقطاع الزراعي مع توفير جميع الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، وتضم 3 قرى ريفية صديقة

للبيئة، و2,000 بيت ريفي عبارة عن دور أرضي قابل للتعلية، على مساحة 200 متراً مربعاً، ومن أبرز مشروعات المدينة محطتي معالجة مياه آبار وصرف صحي، ومحطة لتوليد الكهرباء ديزل وطاقة شمسية، ومركز قروي واجتماعي، وغيرها العديد من الخدمات الاجتماعية.

مشروع اسكان حدائق العاصمة

قررت الحكومة المصرية إنشاء مدينة متكاملة ، يمر بها خط المترو الجديد، لتوفر لجميع العاملين بالعاصمة الجديدة سبل التواجد بقرب مقر عملهم، ولما كان القرار الجمهوري قد صدر بإنشاء حدائق العاصمة، لتكون إمتداداً لمدينة بدر، التي تبعد نحو 10 دقائق عن العاصمة الإدارية الجديدة، وقد تقرر إنشاء "مدينة حدائق العاصمة" بعد الطلب الهائل على السكن في مدينة بدر، حيث حرصت الدولة على تسكين العاملين في الوزارات والمصالح الحكومية بالعاصمة الجديدة، بالقرب من مقار أعمالهم، لتكون العاصمة الإدارية وما يحيطها من مدن، مثل مدينة بدر ومدينة حدائق العاصمة هي المستقبل الجديد بعيداً عن تكدس القاهرة .

لذا تستهدف وزارة الإسكان المصرية، ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، تنفيذ عدد من المشروعات السكنية المختلفة داخل مدينة حدائق العاصمة،والتى تُعد أحدث المدن الجديدة، بعد انفصالها عن مدينة بدر وأصبحت مدينة مستقلة.

تقع مدينة حدائق العاصمة شرق مدينة بدر القائمة، يحدها من الغرب الطريق الإقليمي ومن الشرق طريق القاهرة – السويس من كيلو 56 إلى كيلو 75 ويحدها شمالا خط سكة حديد عين شمس – السويس.

ويبلغ حجم السكان المستهدف 2.6 مليون نسمة، حيث يضم المخطط العام للمدينة مناطق إسكان متنوعة الكثافة، ومناطق خدمات على المستويات التخطيطية المختلفة للمدينة، ومناطق صناعية ومشروعات استثمارية، ومناطق لوجستية ومشروعات.

والمشروعات السكنية بحدائق العاصمة، عبارة عن شقق الاسكان الاجتماعي، ضمن النموذج الـ90 مترا والـ75 مترا، وشقق سكن مصر، وكذلك شقق الإسكان المتوسط.

وبحسب المخطط الاستراتيجي المبدئي للمدينة، تصل مساحة المدينة لـ 33.8 ألف فدان، تتكون المرحلة العاجلة من 2350 فدان على مرحلتين، المرحلة الأولى عبارة عن 26.97 ألف وحدة إسكان اجتماعي 90 مترا، بجانب تنفيذ 2520 وحدة 75 مترا عبارة عن غرفتين وصالة.

أما المرحلة الثانية ،وفقاً للمخطط، سيتم خلالها تنفيذ عمارات إسكان اجتماعي نموذج 3 غرف وصالة بعدد 26496 وحدة، بجانب عمارات إسكان متوسط بواقع 4704 وحدة، ومشروع سكن مصر بعدد16 ألف و800 وحدة.

مدن جديدة ومشروعات سكنية بأقساط مناسبة

حدائق العاصمة واحدة من ضمن 14 تجمعًا سكنيًا جديدًا، أعلنت عنها الحكومة المصرية ، والمدينة هي امتداد طبيعي لمدينة بدر القديمة، وقد صرح رئيس الوزراء بأن الحكومة تعمل على توصيل جميع الخدمات للمدن الجديدة قبل تنفيذها.

خريطة موقع حدائق العاصمة

قررت الحكومة المصرية إنشاء المدينة في موقع استراتيجي للغاية ،على مشارف العاصمة وبالقرب من عدة مدن مهمة، حيث تقع المدينة الجديدة على

طريق القاهرة – السويس مباشرةً، يحدها من الغرب الطريق الإقليمي، ومن الجنوب طريق القاهرة – السويس من الكيلو 56 حتى الكيلو 75، ويحدها شمالًا خط سكة حديد عين شمس – السويس ومن الشرق طريق التل الكبير، ويمكن لساكنيها وموظفيها الوصول الى أي مكان خلال دقائق ،من خلال المحاور الرئيسية وبالطبع قربها من المدن الجديدة، كمدينة الشروق ومدينة بدر ومدينة المستقبل.

حدائق العاصمة .. القرب من فرص العمل بالعاصمة الإدارية:

تعتبر العاصمة الإدارية الجديدة من أهم المدن المصرية التي تم إنشائها حديثًا، وترجع أهمية هذه المدينة إلى أنها من المقرر أن تكون مدينة اقتصادية وتجارية جديدة لمصر، حيث ستضم مناطق مخصصة بأكملها للشركات والاستثمار مثل حي المال والأعمال، بجانب كون العاصمة الجديدة مركزًا للحكم

والوزارات والهيئات الحكومية، وقد تم تشييد المدينة بالتعاون ما بين العديد من شركات القطاع الخاص والعديد من الهيئات الحكومية.

وستوفر العاصمة الادارية الجديدة آلاف فرص العمل في كافة المجالات لجميع التخصصات: من مهندسين وإداريين وفنيين وعمال و أطباء ومدرسين، بجانب الفرص الكبرى للعاملين بقطاعات السياحة، وبالتالي فالسكن في حدائق العاصمة سيضمن لك القرب من مكان عملك والاستمتاع بخدمات وبنية تحتية قوية.

مشروعات الإسكان في حدائق العاصمة

تهدف هذه المدينة بشكل أساسي إلى توفير مساكن ملائمة لمحدودي ومتوسطي الدخل ذات مستوى متميز، بعيداً عن زحام القاهرة وبالقرب من العاصمة الإدارية وباقي المدن الجديدة، لذا سيتم إقامة مشاريع سكنية لخدمة هذا الغرض، ومن أهم هذه المشروعات:

الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل:

تعمل وزارة الإسكان على بناء 1194 عمارة في حدائق العاصمة، لتبلغ عدد الوحدات السكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي 30 ألف وحدة، وقد وصلت نسبة التنفيذ حوالي 45%، كما تم طرح مساحتين من الوحدات السكنية بهذا المشروع: الأولى 75 متراً مربعًا، مكونة من غرفتين وصالة، أما الثانية فتبلغ 90 متراً مربعًا وتتكون من ثلاث غرف وصالة، جدير بالذكر أن هناك بعض الوحدات السكنية قد طرحت في حدائق العاصمة بالإعلان الرابع عشر للإسكان لعام 2020.

الإسكان المتوسط:

إلى جانب الإسكان الاجتماعي، فإن وزارة الإسكان تعمل على تنفيذ 1773 عمارة، بواقع 42 ألفا و552 وحدة سكنية من وحدات الإسكان المتوسط، حيث تتراوح مساحات هذه الوحدات بين 100 متر مربع و120 متراً مربعًا، جدير بالذكر أن وزارة الإسكان رفعت الحد الأقصى للدخل الذي يمكنه التقدم لشقق الإسكان المتوسط إلى 10 آلاف جنيه للأعزب و14 ألف جنيه للمتزوج، وذلك تيسيراً على المواطنين ولكي تسمح لجميع المصريين بشراء شقة مناسبة على فترات سداد كبيرة.

عمارات الوزارات:

من المتوقع أيضاً أن تُحدد وزارة الإسكان عمارات ووحدات سكنية للوزارات العاملة بالعاصمة الجديدة، لتحصل كل وزارة على عدد معين من العمارات وتخصصها لموظفيها، ومن المخطط أن يتم طرح هذه الوحدات بسعر التكلفة، على أن لا يزيد سعر الوحدة عن 400 ألف جنيه.

خدمات أساسية وترفيهية في حدائق العاصمة:

كأي مشروع جديد ومدينة حديثة ، تتوفر الكثير من المزايا والخدمات بمدينة حدائق العاصمة ومن المعروف بأنه جارى تنفيذ مجموعة من المشروعات الخدمية وغيرها ،لضمان سرعة سكن المواطنين الراغبين في الحياة بحدائق العاصمة، لئلا يضطر أحد للخروج من المدينة لشراء احتياجاته من المأكل والمشرب والملبس، وذلك بتوفير كافة الضروريات اللازمة للحياة فنجد أنه جاري تنفيذ:

- مستشفيات وخدمات صحية على أعلى مستوى ومراكز طبية.

- مولات وأسواق تجارية عالمية.
- مطاعم وكافيهات ومطاعم محلية وعالمية.
- ملاعب ومراكز للشباب.
- مدارس وحضانات وجامعات.
- محطات وقود للسيارات.
- دور عبادة من مساجد وكنائس.
- قسم شرطة خاص بالمدينة.

في يونيو 2021 أعلنت مجموعة طلعت مصطفى عن مشروعها الأكبر تحت اسم مدينة نور في حدائق العاصمة الإدارية، والتي ستكون مدينة متطورة حديثة تدار آليا وتستخدم فيها الطاقة النظيفة.

تطوير المناطق العشوائية:

تم تنفيذ عدد من المشروعات مثل الأسمرات1 و2 و3، وأهالينا 1و2، والمحروسة 1 و2، وروضة السيدة 1،بإجمالى عدد وحدات سكنية 26449 وحدة، وجاري تنفيد عدد من المشروعات وتم الانتهاء من تنفيذها خلال العام 2021.

وتشمل المشروعات : أرض الخيالة، ومؤسسة معا مرحلة أولى ومرحلة ثانية، ومصنع 18 الحربى، والمنيل القديم، بإجمالى 13912 وحدة سكنية.

و خلال العام المالى 2021-2022، تم تنفيذ مشروعات: روضة السيدة 2، وأهالينا 3، وشمال الحرفيين، وأرض المسبك، وأرض العمدة، بإجمالى 7800 وحدة سكنية.

تكلفة القضاء على المناطق غير الآمنة 39 مليار جنيه، جرى إنفاق 32 مليارا منها حتى الآن، وحظيت محافظة القاهرة بمفردها بـ16 مليار جنيه.

تطوير مثلث ماسبيرو:

إجمالى ما يتم تنفيذه الآن 9 أبراج منها 4 أبراج تطل على شارع 26 يوليو بينها أبراج السكان الراغبين فى العودة مرة أخرى.

وكذلك يتم إنشاء 3 أبراج متصلة من الأعلى تطل على كورنيش النيل بارتفاعات 30 طابقا.

بالإضافة إلى ذلك يتم إنشاء 4 أبراج، تطل على شارع 26 يوليو، منهم 3 أبراج سكنية مُخصصة لمن وافق من سكان المنطقة على العودة إليها بعد تطويرها.

وتضم برجين يتكون كل منهما من (بدروم "جراج سفلى" + دور أرضى "تجارى" + دور أول "جراج علوى" + 16 دورا سكنيا، بكل منهما 10 مصاعد و4 مداخل).

بينما يتكون البرج الثالث من (دور أرضى "تجارى" + 10 أدوار سكنية، وبه 3 مصاعد)، كما يتم إنشاء 3 أبراج، المسماة "أبراج النيل ماسبيرو"، ومن المقرر الانتهاء منها خلال 4 سنوات بتكلفة تقارب الـ6 مليارات جنيه و650 مليون جنيه، وبارتفاعات 30 طابقا تطل على النيل.

مشروعات القطاع الصحي

تطوير المعهد القومي للأورام:

- تطوير المعهد القومي للأورام القديم هو أحد المشروعات الكبرى لجامعة القاهرة والذي بدأ العمل فيه عام 2018، بهدف رفع الطاقة الاستيعابية للمعهد إلى أكثر من 50 % بأحدث الأجهزة وفقا لكود المستشفيات العالمية، وإضافة 255 سريرا (بعد أن كان المعهد القديم طاقته الاستيعابية 275 سريرا فقط) منهم 145 سريراً للمرضى و 110 أسرة لعلاج كيميائي، بالإضافة إلى 6 غرف عمليات و18 سريرا للرعاية.
- وتم الانتهاء من أعمال تطوير ورفع كفاءة معهد الأورام القديم حيث تم الانتهاء من الأعمال المعمارية والإنشائية والواجهات، والأعمال الكهربائية مثل الشبكات ومحولات الكهرباء، وأنظمة الإنارة والحريق ودوائر المراقبة بالكاميرات، وكذا الأعمال الميكانيكية مثل الصرف وتغذية المياه وأنظمة التهوية والتكييف وخزان مكافحة الحريق، فضلًا عن الإحلال الشامل للمصاعد وإنشاء كامل لمحطة وشبكة الإمداد بالغازات.

- و جدير بالذكرأن المبنى الجنوبي للمعهد القومي للأورام كان متوقفا منذ عام 2009 وكان آيلا للسقوط، ويمثل حاليًا 50 % من الطاقة الاستيعابية الخاصة بالمعهد ما يُعد نقلة كبيرة في الطاقة الاستيعابية للمعهد بشكل عام.
- كذلك تم رفع معدلات الإنجاز في المعهد القومي للأورام الجديد مستشفى 500 500، والذي نجحت الجامعة في استعادته خلال الفترة الأخيرة، ويُعد أكبر مستشفى تعليمي متخصص ومتكامل في العالم لعلاج مختلف أنواع الأورام لجميع الأعمار، وتم إنجاز ما يزيد على 70 % من أعمال إنشاءات المرحلة الأولى له، وانتهت الجامعة من واجهات المبنى الأمامي للمستشفى، وتتم حاليًا إجراءات شراء الأجهزة الطبية وجميع المستلزمات لاستقبال المرضى.
- وجامعة القاهرة تستمر في العمل على قدم وساق لتطوير مستشفى أورام الثدي بالتجمع الخامس ،حيث تجري توسعات بنسبة 100% من الطاقة الاستيعابية بتكلفة إجمالية تصل إلى 192 مليون جنيه، والتطوير يشمل البنية التحتية والطبية سواء الكشف المبكر والتوعية والعلاج وزيادة العيادات الخارجية، وإنشاء استراحات للمرضى ومضاعفة الأجهزة التشخيصية وأسرة العلاج الكيميائي.

أكبر مجمع طبي لعلاج الأطفال جامعة القاهرة

أهمية المجمع الطبي

إن مشروع إنشاء مجمع طبي لعلاج الأطفال، يأتي استكمالًا وامتدادًا لمستشفيات طب الأطفال بقصر العيني، وفي إطار الاهتمام بتطوير منظومة الرعاية الصحية للمواطن المصري وتوفير خدمات علاجية لكل فئات المجتمع، كما أن المجمع الطبي يهدف إلى علاج الأطفال وتحسين أحوالهم الصحية، من خلال توفير أفضل مرفق للرعاية الصحية مع أفضل كوادر من الأطقم الطبية والجراحين والتمريض.

الهدف من المشروع

يهدف المشروع إلى علاج الأطفال وتحسين أحوالهم الصحية، من خلال توفير أفضل مرفق للرعاية الصحية، مع أفضل كوادر من الأطقم الطبية

والجراحين والتمريض . خاصة سكان الجيزة ، نظراً لاحتياج محافظة الجيزة إلى زيادة الصروح الطبية لتلبية احتياجات سكان المحافظة، كما أن المجمع الجديد يعد أفضل مرفق للرعاية الصحية ويضم كوادر طبية وتمريضية على أعلى مستوى.

أهم المعلومات عن المشروع

- استغرق إنشاء المجمع 3 سنوات بتكلفة مبدئية 3.4 مليار جنيه، بسعة سريرية تزيد عن 300 سرير إقامة، ما بين أسرة تمريض وأسرة رعاية مركزة وحضانات، ويتكون المجمع من 6 مبان وهي المستشفى الرئيس، وفندق إقامة أهالي المرضى، ومركز التدريب ومعهد التمريض، وسكن الأطباء والتمريض، بالإضافة إلى مبنى الخدمات الأول المخصص لغرف التكييف، والمبنى الثاني مخصص لمحطة الغازات والغلايات.
- كما يضم قسم أشعة متكامل، وقسماً للمعامل، وقسماً للطوارئ، وقسماً للغسيل الكلوي، وقسماً للعلاج الطبيعي، وصيدلية مركزية، وصيدلية إكلينيكية، ويضم المجمع قاعتي محاضرات كبرى و8 قاعات تدريس، ويوفر المشروع مساحات خضراء، حيث يقام المجمع وفقًا لمبادئ العمارة الخضراء والذكية.
- المشروع يتضمن عدداً كبيراً من التخصصات الطبية ، والتي تقدمها مستشفيات جامعة القاهرة، وتصل إلى 14 مجموعة من تخصصات لكافة تخصصات طب الأطفال ،بواقع 44 عيادة لتخصصات طب الأطفال.

توفير عيادات خارجية

ويوفر المجمع عيادات خارجية لكافة تخصصات طب الأطفال ،من ضمنها الحول والوراثية والكولاجينية والقسطرة والقلب والصدر والمخ والأعصاب والكبد والجراحة العامة وجراحة التجميل والمسالك والرمد والموجات الصوتية،

كما تضم المستشفى عشرة غرف عمليات مجهزة بأحدث التجهيزات الطبية، كما تتوفر بالمستشفى العديد من الخدمات الطبية مثل رسم المخ ورسم العضلات، وقسم أشعة بكافة الأنواع من أشعة سينية، وأشعة مقطعية وأشعة رنين مغناطيسي وأشعة فلوروسكوبي، وموجات صوتية، ورسم قلب، ومعامل بكافة التخصصات وصيدلية إكلينيكية.

تخصصات نادرة

ويتضمن المشروع عددا كبيراً من التخصصات الطبية النادرة والتي تقدمها مستشفيات جامعة القاهرة، والتي تعد منارة الطب في الشرق الأوسط، في 14 مجموعة من تخصصات العيادات الخارجية، بواقع 44 عيادة بملحقاتها.

تجهيزات المستشفى:

- يضم المستشفى 10 غرف عمليات مجهزة بأحدث التجهيزات الطبية موزعة على جناحين، الأول خاص بعمليات اليوم الواحد و 4 غرف توزع ما بين غرف عمليات عامة وقسطرة قلبية ومناظير، و5 غرف عمليات للجراحة والقلب والصدر والمخ والأعصاب والعظام، وغرفة عمليات خاصة بقسم الطواريء، كما تتوفر بالمستشفى العديد من الخدمات الطبية مثل رسم المخ ورسم العضلات، وقسم أشعة لجميع الأنواع من أشعة سينية، وأشعة مقطعية وأشعة رنين مغناطيسي وأشعة فلوروسكوبي، وموجات صوتية، ورسم قلب، ومعامل بكافة التخصصات وصيدلية إكلينيكية.
- ويضم المستشفى أيضاً 10 وحدات رعاية مركزة تخدم نحو 90 مريضاً بين أسرة وحضانات بتخصصات مختلفة موزعة على أدوار المستشفى، وتغطي وحدات الرعاية المركزة تخصصات الباطنة العامة والباطنة القلبية

والجراحة العامة وجراحة المخ والأعصاب وجراحة القلب والصدر والقسطرة القلبية.

وضع حجر الاساس

تم وضع حجر الأساس للمجمع الطبي للأطفال بمدينة 6 أكتوبر في ديسمبر 2021، بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، ومحافظ الجيزة ، وذلك بعد موافقة مجلس الجامعة على مقترح رئيس جامعة القاهرة وترحيب محافظ الجيزة، نظراً لاحتياج محافظة الجيزة إلى زيادة الصروح الطبية لتلبية احتياجات سكان المحافظة.

تطوير معهد ناصر ليصبح مدينة متكامله

- المعهد يقدم الخدمات العلاجية لـ 2 مليون و200 ألف مريض في العام، بما في ذلك التخصصات الطبية الدقيقة، مثل جراحة القلب المفتوح وجراحة الأورام وجراحات المخ والأعصاب وزراعة الكبد والنخاع والكلى، ووحدة الأورطي، وكلها تخصصات دقيقة للغاية لا تجدها في مستشفيات وزارة الصحة إلا في معهد ناصر؛ لأنه أحد الركائز المهمة للعملية الصحية في مصر.
- ويلجأ الكثير لمعهد ناصر لأنه يقدم خدمة طبية متميزة، وجراحات متقدمة مثل جراحة القلب وزرع الكبد والكلى والنخاع، وكان من المفترض ألا يتم استهلاك طاقة المعهد في تخصصات أخرى أكثر سهولة يستطيع أي مكان آخر تقديمها بكفاءة للمريض، ويظل معهد ناصر متخصصا للخدمات المتقدمة التي لن تقدم في مكان آخر، لكن المؤكد أنه معهد التطوير سيتم زيادة عدد الغرف ومضاعفتها سواءً إقامة أو عمليات أو رعاية.

خطة التطوير

هناك العديد من التخصصات التي سيتم استحداثها ضمن خطة التطوير بمعهد ناصر، منها الأمراض الوراثية للأطفال ولها نصيب كبير في تلك الخطة، بجانب جراحات القلب للأطفال التي لم تكن موجودة، وكذلك جراحات التشوهات الخلقية للأطفال، وكذلك وحدة جراحات الأورطي، والتي قد تكون الوحيدة في مصر، وكذا استحداث خدمات جديدة بوحدة المناظير، إنشاء مركز لاستقبال حالات علاج اليوم الواحد .

إن خطة تطوير معهد ناصر والتي تضمنت إضافة مبانٍ جديدة للأمراض الباطنية وأمراض الأطفال وعيادات خارجية ومركز أبحاث ومختبر للأمراض الوراثية ومهبط طائرات وخدمة إسعاف نهري وتوسعة مبنى الأورام.

تطوير السياحة العلاجية

- السياحة العلاجية على رأس محاور التطوير، وسيتم تنشيطها عبر إنشاء مهبط لطائرات الإسعاف، وتفعيل الإسعاف النهري وإنشاء مرسى نيلي أمام مدخل طوارئ المستشفى، استغلالا للموقع الجغرافي المتميز للمعهد قبالة النيل، وكذلك التوسع الخدمات الصحية والتأكد من جودتها على أكمل وجه، حيث سيتم إنشاء مبنى جديد للعيادات الخارجية مُصمم على أحدث طراز، ويستوعب أكبر عدد من العيادات، وكذلك إنشاء جراج متعدد الطوابق، لمنع الزحام بالمعهد، واستدامة الخدمة الطبية.
- الى جانب العمل بشكل جاد لجذب السياحة العلاجية باعتبارها رافداً للاقتصاد المصري، كما سيتم الاستغلال الأمثل للمبنى الملحق بالمعهد، والذي تم تسليمه لصندوق مصر السيادي.

- هذه المشروعات الجديدة ستحوّل معهد ناصر لمدينة طبية متكاملة في كافة الخدمات.
- ومن المعروف أن معهد ناصر هو المكان الطبي الوحيد في مصر، الذي له مكتب تمثيل في مطار القاهرة وموظفين على مدار الـ 24 ساعة، لاستقبال المريض منذ وصول الطائرة ومتابعته حتى مغادرته المطار بعد تلقي الخدمة بالمعهد.
- ومن المتوقع، مع عودة الحياة مجدداً بعد التعافي من جائحة كورونا، أن تعود السياحة العلاجية بكفاءة مرة أخرى، وأن يصبح معهد ناصر نقطة جذب للأشقاء العرب والأفارقة من مختلف البلدان، لتقديم الخدمة الطبية لهم في معهد ناصر بشكله الجديد، بعد أن يصبح مدينة طبية متكاملة الخدمات ذات خدمات طبية بصورة لائقة ومشرفة للمواطن المصري أولًا، وللمواطن من مختلف الدول المجاورة.
- بحسب آخر إحصاء، فمعهد ناصر قدّم الخدمات الطبية لنحو مليون و600 ألف مريض خلال ٢٠٢١، وقبل مرورنا بجائحة كورونا كان المعهد يقدّم الخدمات العلاجية لـ 2 مليون و200 ألف مريض في العام، بما في ذلك التخصصات الطبية الدقيقة، مثل جراحة القلب المفتوح وجراحة الأورام وجراحات المخ والأعصاب وزراعة الكبد والنخاع والكلى، وكلها تخصصات دقيقة للغاية، لا تجدها في إلا في معهد ناصر؛ لأنه أحد الركائز المهمة للعملية الصحية في مصر.

أهداف التطوير:

- التطوير في الأساس يهدف إلى أن تتكامل الخدمات الطبية، والمعهد يؤدي خدمة طبية ومتقدمة ودقيقة، وكانت من أكثر المشاكل التي تواجهنا عدم وجود أماكن لأن أعداد المترددين على المستشفى أكثر من الطاقة

الاستيعابية ومن مختلف أنحاء الجمهورية؛ كما يعتبر قبلة الأحداث التي تواجهها مصر لأنه يضم نخبة من الأطقم الطبية سواءً من الاستشاريين والأساتذة من مختلف الجامعات المصرية، وبالتالي فالغرض من التوجيه الرئاسي أن يتبوأ معهد ناصر المكانة التي يستحقها كأحد المراكز الطبية المهمة في الشرق الأوسط وأفريقيا. – ومع المضي في تنفيذ هذه الخدمات، سنتمكن من مضاعفة أعداد المترددين على المعهد بما يحل كافة المشاكل.

أكبر مجمع طبي لعلاج الأطفال جامعة القاهرة

جامعة القاهرة دخلت عام 2022 بعدد ضخم من المشروعات الكبرى، التي تنفذها على أرض الواقع وتحقق أهداف الجمهورية الجديدة وتخدم قطاعات كبيرة من المواطنين، وكان أبرز المشروعات التي قطعت فيها الجامعة شوطًا كبيراً ،مشروع تطوير مستشفياتها الجامعية واستحداث صرح طبي جديد يضاف إلى خريطة الصحة المصرية ،وهو المجمع الطبي لعلاج الأطفال، والذي يعد أكبر مجمع طبي للأطفال في الشرق الأوسط بتكلفة إجمالية للمشروع تبلغ نحو 3.4 مليار جنيه لأعمال الإنشاءات والتشطيبات والإلكتروميكانيكال والشبكات والطرق.

إن مشروع إنشاء مجمع طبي لعلاج الأطفال يأتي في إطار اهتمام القيادة السياسية بتطوير منظومة الرعاية الصحية للمواطن المصري وتوفير خدمات علاجية لكل فئات المجتمع.

وقد بدأ العمل في إنشاء المجمع نهاية العام الماضى 2021، بجامعة القاهرة الدولية بمدينة 6 أكتوبر، وذلك وفق جدول زمني محدد، والمساهمة في تذليل التحديات والعقبات ،ودفع وتيرة العمل داخل مشروع إنشاء المجمع الطبي لعلاج الأطفال، والالتزام بالمعدلات الزمنية للمشروعات و رفع معدلات الإنجاز، بما يساهم في الانتهاء من جميع الأعمال في التوقيتات المحددة وبأعلى جودة مطلوبة. ليتم افتتاح المجمع في عام ،2024 و يتسنى البدء في تقديم خدمات للجمهور .

ويُعد هذا المشروع أكبر مجمع طبي للأطفال في الشرق الأوسط، وقد روعي في تصميم المجمع الطبي للأطفال تلافي كافة المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المستشفيات المماثلة، لكي يحقق المجمع الهدف منه ،وهو علاج الأطفال وتحسين أحوالهم الصحية، من خلال توفير أفضل مرفق للرعاية الصحية مع أفضل كوادر من الأطقم الطبية والجراحين والتمريض. وفقًا لمبادئ العمارة الخضراء والذكية، على مساحة إجمالية لمباني المشروع تبلغ 70000 متر مسطح، وتصل طاقته الاستيعابية إلى 300 سريراً.

المشروع يتضمن عدداً كبيراً من التخصصات الطبية النادرة، والتي تقدمها مستشفيات جامعة القاهرة، وتصل إلى 14 مجموعة من تخصصات العيادات الخارجية، بواقع 44 عيادة بملحقاتها، ومن بينها عيادات لكافة تخصصات طب الأطفال مثل الحول، والوراثية، والكولاجينية، والقسطرة، والقلب، والصدر، والمخ والأعصاب، والكبد، والجراحة العامة، وجراحة التجميل، والمسالك، والرمد، والموجات الصوتية.

ويقدم التقرير التالى تفاصيل أكبر مجمع طبي لعلاج الأطفال بجامعة القاهرة

مشروع مدينة الدواء (جيبتو فارما)

تعد مدينة الدواء الطبية من بين أحد أهم المشروعات القومية، التي سعت الدولة المصرية لتنفيذها لامتلاك القدرة التكنولوجية والصناعية الحديثة في هذا المجال الحيوي، ما يتيح للمواطنين الحصول على علاج دوائي عالي الجودة وآمن، ويمنع أي ممارسات احتكارية ويضبط أسعار الدواء، دعماً للجهود التي تقوم بها الدولة في مجال المبادرات والخدمات الطبية والصحية المتنوعة للمواطنين.

وتُعد مدينة الدواء Gypto pharma واحدة من أكبر المدن الدوائية الفريدة من نوعها في المنطقة، حيث تقام على مساحة 180 ألف متر، بطاقة إنتاجية 150مليون عبوة سنويًا، وتضم مصنعين، منهم مصنع الأدوية غير العقيمة والذي يضم 15 خط إنتاج، يتم تصنيع كل الأشكال الصيدلية فيها، من أقراص، وكبسولات، وفورات، ومستحضرات دوائية للشرب، والكريمات، عبر تكنولوجيا تُصنف على اعتباراها الأعلى في العالم.

ويشتمل المشروع على 15 خط إنتاج في أحد جوانب المشروع، وهي منطقة تبلغ طاقتها الإنتاجية 150 مليون عبوة سنوياً.

وتعتمد الرؤية الاستراتيجية لمدينة الدواء على توفير دواء آمن، وفعَّال، وبجودة عالية، لتكون أحد أذرع الدولة الصناعية القوية لتوفير أدوية حديثة، وعلى أعلى مستوى، مع طموح المدينة بأن تصبح مركز إقليمي للتصنيع، خصوصاً وأنها تعتبر أكبر مدينة لتصنيع الأدوية في الشرق الأوسط.

مقومات قطاع الدواء في مصر:

- يجرى تنفيذ 4 مشروعات قومية لإنتاج المستحضرات الحيوية، بدلًا من اعتماد السوق المصرى على خط إنتاج واحد، إضافة إلى 4 خطوط لإنتاج

مستحضرات الهرمونات بدلاً من اعتماد السوق على خط واحد سابقاً.

- وتم إنشاء وتشغيل 3 خطوط إنتاج مضادات حيوية، إلى جانب إنشاء وتشغيل وترخيص 4 خطوط لإنتاج قطرات العين، لتصبح مصر من الدول الرائدة إقليمياً في إنتاج قطرات العيون أحادية الجرعة، وتم أيضا توطين صناعة الأنسولين في مصر لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تصل نسبة التصنيع المحلى من احتياجات الدولة للدواء إلى 88%، فيما تمتلك مصر أكثر من 700 خط إنتاج، و70 ألف صيدلية، على مستوى الجمهورية، فيما يوجد 152 مصنعاً للأدوية و40 مصنعاً آخر تحت الإنشاء.
- ويعد مشروع المخازن الاستراتيجية للأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية، استكمالاً لجهود الدولة لدعم صناعة الدواء في مصر، والذى تصل سعته التخزينية إلى 190 ألف بالته، حيث يستهدف إنشاء 6 مخازن استراتيجية للدواء لتغطية الجمهورية، بتكلفة تبلغ 4 مليار جنيه.
- كما تم إطلاق مبادرة الرعاية الصيدلية (ممارسات دوائية متميزة- 100 مشروع) على 3 مراحل، للمساهمة في تطوير الممارسات الصيدلية في جميع مؤسسات الدولة، ورفع مستوى الأداء الفني للصيادلة لتقديم دواء آمن للمريض.
- وإلى جانب ما سبق، مجمع مصانع "فكسيرا"، والذى تبلغ مساحته 60 ألف م2، ويقع بمدينة السادس من أكتوبر، في الوقت نفسه أن الطاقة الإنتاجية لمصنع لقاحات كورونا بالمجمع قد تصل إلى 24 ألف عبوة في الساعة.

إجراءات قطاع الدواء لمواجهة أزمة كورونا :

- مصر أول دولة إفريقية تحصل على لقاح فيروس كورونا، وتم تصميم وإنجاز أول جهاز تنفس صناعي مصري بنسبة 100% بالتعاون مع هيئة الشراء الموحد ووزارة الصحة والسكان ووزارة التعليم العالي والهيئة العربية للتصنيع.
- تم استحداث عقار ضمن بروتوكول علاج فيروس كورونا ساهم في خفض معدلات وصول المصابين للحالات المتأخرة والوفاة بنسبة 70.%
- مصر تعد أول دولة في منطقة الشرق الأوسط أصبح لديها اكتفاء ذاتي من أدوية بروتوكولات علاج كورونا، بعد أن قامت بتوفير مستحضري "ريمديسفير وففيبرافير"، وتصنيعهما محلياً بسعر يتراوح ما بين 10 لـ 20.%
- كما ستكون مصر أول دولة في الشرق الأوسط تتوصل إلى لقاح مضاد لفيروس كورونا بسواعد مصرية 100% (لقاح كوفي فاكس المصري)، في حين تم منح رخصة الاستخدام الطارئ للقاح سينوفاك/ فكسيرا ،وبدء الإنتاج ليعد أول لقاح ينتج محلياً لفيروس كورونا.
- ويوجد عدد 1100 مركز على مستوى الجمهورية لتلقى لقاح كورونا، من بينها 270 مركز شباب تم تجهيزه لتطعيم طلاب الجامعات، في الوقت ذاته فإن المخزون الاستراتيجي للأكسجين في مصر وصل إلى 3.4 مليون لتر فى سبتمبر 2021 بعد أن كان 2 مليون لتر.
- أبرز مؤشرات قطاع الدواء فى مصر :
- صادرات مصر من الأدوية ومحضرات الصيدلة زادت بنسبة 2.2%، لتصل إلى 276 مليون دولار عام 2020 ،مقارنة بـ 270.1 مليون دولار عام 2019.

- وزادت مبيعات سوق الدواء بنسبة 6.6% لتسجل 125 مليار جنيه عام 2020، مقارنة بـ 117.3 مليار جنيه عام 2019.
- في حين زادت نسبة مخصصات الأدوية بنسبة 19.1% لتصل إلى 13.1 مليار جنيه عام 2021/2022، مقارنة بـ 11 مليار جنيه عام 2020/2021.
- وكانت هيئة الدواء قد أطلقت في فبراير 2021 مبادرة "دعم التصدير"، بهدف دعم ومتابعة الصادرات المصرية من المستحضرات والمستلزمات الطبية، والعمل على رفع التنافسية العالمية لها.

الموقع :

- تقع المدينة في محافظة القليوبية شمال القاهرة، وتغطي مساحة 180 ألف متر مربع، وهي مجهزة بتقنيات وأنظمة متطورة في إنتاج الأدوية لجذب كبريات الشركات العالمية في هذا المجال.
- والمرحلة الحالية من المدينة تغطي مساحة 120 ألف متر مربع، وتشمل مباني لإنتاج الأدوية التقليدية والإدارة والخدمات الصناعية والشبكات.
- وتغطي المرحلة المستقبلية مساحة 60 ألف متر مربع، ومن المقرر أن تشمل مصانع تنتج البدائل الحيوية وأدوية الأورام ومضادات حيوية وأدوية هرمونية ولقاحات.

وصف المشروع - :

تم إنشاؤه على مرحلتين:

- المرحلة الحالية على مساحة ١٢٠ ألف م^2:

تشمل (مبنى إنتاج الأدوية التقليدية – المباني الإدارية – مباني الخدمات الصناعية – الشبكات).

- المرحلة المستقبلية على مساحة حوالي ٦٠ ألف م^2:

تشمل (بيوسميلرز – الأورام – مصنع إنتاج أدوية البيتالاكتام – مصنع إنتاج أدوية الهرمونات – مصنع إنتاج اللقاحات).

- يحتوي مبنى الأدوية التقليدية علي:

- مصنع الأدوية الصلبة:

يتكون من (خط الأقراص – خط الكبسولات – خط الساشيت – خط الفوارات – خط البودرات).

- مصنع الأدوية النصف صلبة:

يتكون من (خط المراهم – الكريمات – خط اللبوس – خط الكبسولات – الجيلاتينية).

- مصنع الأشربة:

يتكون من (خط الأشربة – خط قطرات الفم).

- منطقة عقيمة:

يتكون من (خط قطرات العين – خط بنج الأسنان – خط الأمبولات – خط المحاليل – الوريدية – خط الفايل).

أهداف المشروع :

1. توفير علاج دوائي فعال، آمن، عالي الجودة.
2. تحقيق الأمن الدوائي والحد من الاحتكار.
3. إنشاء مركز إقليمي لصناعة الدواء جاذب لشركات الدواء العالمية.
4. التصدير.
5. تنفيذ توجه الدولة نحو توطين صناعة الدواء.

مشروع المثلث الذهبي بصعيد مصر

المثلث الذهبي، هو منطقة اقتصادية جديدة تقع بين قنا وسفاجا والقصير، ويُعَد أحد أكثر المناطق ثراًء من حيث نسبة المصادر التعدينية والتي تمثل نحو 75 ٪ من الموارد التعدينية في مصر، وجارٍ تنفيذ المشروع بواسطة شركة دابلونيا الاستشارية الإيطالية، ويهدف إلى جذب استثمارات تقدر بنحو 19 مليار دولار أمريكي، كما يهدف المشروع إلى تأسيس عاصمة صناعية جديدة من خلال إنشاء منطقة صناعية، تجارية، تعدينية وسياحية لخدمة جمهورية مصر العربية والقارة الأفريقية.

تعد المنطقة غنية بالمعادن الفلزية وغير الفلزية، بما في ذلك الحديد، النحاس، الذهب، الفضة، الجرانيت، والفوسفات، التي تدخل في صناعة العديد من الصناعات ذات القيمة الاقتصادية العالية الجودة وصناعة مواد البناء والأسمنت.

يقع المثلث الذهبي في ضواحي محافظة قنا بمنطقة أبو طرطور، وهي منطقة تحتوي على النسبة الأكبر من احتياطيات الفوسفات في مصر والتي تقدر بنحو ملايين الأطنان من صخور الفوسفات.

تبلغ مساحة المثلث الذهبي نحو 9200 كيلومتر مربع ويحتوي على احتياطيات معدنية معروفة ولكنها غير مستغلة، وتأتي مصر في المرتبة السابعة على مستوى العالم من حيث احتياطيات خام الفوسفات، على الرغم من أن مستويات التعدين للإنتاج ظلت ثابتة خلال السنوات القليلة الماضية.

تُتيح هذه الثروة المعدنية إمكانية إنشاء مصانع إنتاج الأسمنت والزجاج والسيليكون والكيماويات ورقائق الكمبيوتر، وسوف تستخدم بعض المشروعات الأخرى المواد الخام مثل الطين والحجر الجيري لصناعة الأسمنت وكذلك الطفلة الزيتية إنتاج الغازولين.

وتتمتع هذه المنطقة بوجود مناطق جاذبة للسياحة تمثل حجر الأساس لتواجد عدد من المشروعات السياحية، ومنها على سبيل المثال طريق "قفط – قنا"، الذي كان معروفا سابقاً بطريق الحج. ومن العوامل الجاذبة للسياحة أيضا النقوش والرسومات الفرعونية الموجودة في الطريق المؤدي إلى قنا سفاجا، والذي يمكن اعتباره مقصداً للرحلات السياحية المنظمة. ويوجد في هذا الطريق أكبر منجم أحجار تم استخدامه من قبل الإمبراطورية الرومانية في العصور الوسطى، والذي كانت أحجاره تستخدم في ذلك العصر لتزيين المعابد.

وجارٍ الآن التخطيط لإقامة العديد من المنتجعات السياحية في الدندرة واللقيطة ووادي قنا وكذلك في المناطق الواقعة ما بين سفاجا والقصير.

تم سن قانون جديد إنشاء هيئة مستقلة لتطوير منطقة المثلث الذهبي. بحيث تقع ضمن اختصاصاتها إدارة الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية والحد من الإجراءات الروتينية وتقليل المعاملات البيروقراطية وتوفير بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات الأجنبية.

مشروع تنمية سيناء

- تعد تنمية سيناء أكبر ضامن لحماية حدود مصر الشرقية، وطوق النجاة للاقتصاد القومي، ما يجعل من تنميتها ضرورة استراتيجية وقد أدركت الدولة أن تتزامن المواجهة الأمنية مع جهود تحقيق التنمية بمفهومها الشامل في كل ربوع الوطن، وتمثل شبه جزيرة سيناء العمق الاستراتيجي لمصر شرقاً.
- تشمل عملية التنمية مختلف أنحاء سيناء التي تبلغ مساحتها 60 ألف كيلومتر مربع، أي نحو 6 %من مساحة مصر، مع الوضع في الاعتبار

أنها توازي المساحة المأهولة والمعمورة من مصر تقريبا حيث إن مشروعات التنمية الشاملة في سيناء تهدف إلى تحسين مناحي الحياة والظروف المعيشية أهاليها، وإقامة مجتمعات زراعية وصناعية وعمرانية تجذب المواطنين من وادي النيل القديم للإقامة والعمل فيها.

- وقد تم إعداد استراتيجية تنمية سيناء بالرجوع للمخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية 2052،واستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030 ،وجميع
- الدراسات التي تمت لتنمية سيناء، منذ تحريرها. ومع النجاحات المتوالية لعملية سيناء الشاملة ضد عناصر الإرهاب وتطهير رمال هذه البقعة المصرية الحبيبة، تتمثل أهداف تنمية سيناء في تعزيز دمجها في النسيج القومي المصري وإدخالها في مجال اهتمام المستثمرين، وزيادة جاذبيتها للاستثمار الوطني والأجنبي من خلال وضع خريطة للاستثمارات المتكاملة، ودعم البعد الأمني والسياسي للحدود الشرقية للدولة، وإعادة توزيع خريطة مصر السكانية، بإيجاد قاعدة لجذب الاستثمارات والسكان، من خلال القطاعات الصناعية والزراعية والتعدينية والسياحية، والمناطق الحرة والمجمعات الصناعية والجامعات الإقليمية، مع إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ببنية أساسية متطورة، وهناك مقترحات لتحفيز الإقامة بسيناء، منها الحوافز الاقتصادية، وحوافز اجتماعية، بجانب مقترحات تحفيز الاستثمار، وهو ما سيسهم في ضخ القطاع الخاص استثمارات بالمنطقة.
- وتستند الحكومة وفقًا لرؤية مصر 2030 ،إلى إنشاء مشروعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وخلق فرص عمل لجميع الموارد والإمكانيات

المتاحة، بهدف رفع مستوى المعيشة، وتحسين المستوى الاجتماعي والثقافي ألبناء سيناء.

- وسعيا لتنمية شمال سيناء ،تم توجيه جملة استثمارات حكومية خلال العام المالي 2019/2018 ،يتم توزيعها على عدد من البرامج تخدم شتى المجالات، في مقدمتها البدء في إنشاء مدينة رفح الجديدة ونهو إنشاء 936 وحدة إسكان اجتماعي واستكمال إنشاء منازل بدوية وخدماتها برمانة والحسنة ونخل وبئر العبد.
- وتأتى مشروعات المياه، في شمال سيناء، كأحد المشروعات المستهدفة، حسب خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعام المالي 2019/2018 ،التي وافق عليها مجلس النواب، وذلك بإحلال وتجديد محطة تحلية وسط سيناء، وشبكة مياه العريش، ومحطة تحلية مياه العريش بالإضافة إلى بدء تنفيذ مشروع إمداد مدينة رفح الجديدة بالمياه، ومحطة تحلية الشيخ زويد.
- وتشمل البرامج المستهدفة في شمال سيناء، "مشروعات التعليم" وتستهدف استكمال إنشاء وتجهيز فصول التعليم الأساسي والبدء في إنشاء مبنى للإسكان الطلابي بجامعة العريش، و"مشروعات الزراعة والري" وتشمل إنشاء واستكمال أعمال الحراسة والتشغيل التجريبي لشبكة الري العامة واستكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء بحيرات تخزين وتعلية سدود)وادي الأزارق، الجرافى(، واستكمال لتطوير محطات طلمبات صرف تل الحير وتأهيل مصرف جلبانة وإنشاء شبكة صرف ٌمغطى بجنوب القنطرة ومبنى معدات مراكز الطوارئ، بالإضافة إلى مشروعات "النقل والتخزين" ومنها إنشاء ورصف طرق بمدن وقرى

شمال سيناء، ورصف طريق بالعريش / بدر بطول 20 كم ورصف طرق بمناطق الحسنة ونخل.

- فيما توجه الحكومة جملة استثمارات قيمتها 1.3 مليار جنيه، لصالح تنمية محافظة جنوب سيناء، تُمول الخزانة العامة منها نسبة 75% توزع على عدد من البرامج سواء فيما يتعلق بالنقل أو المياه، أو التعليم باستكمال إنشاء جامعة الملك سلمان، وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي وإعادة تأهيل المدارس القائمة، بالإضافة إلى استكمال إنشاء وحدات الأسكان الاجتماعي ومنازل بدوية بشرم الشيخ ونويبع وتوابعهما، واستهداف إنتاج بنجر السكر تحت الظروف المصرية، وسعياً لمواجهة أخطار السيول بمحافظة جنوب سيناء، تستهدف الحكومة استكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء سدود وبحيرات.
- وتشهد الفترة المقبلة تسارع معدلات التنفيذ في كافة المشروعات بسيناء، وكذلك إطلاق حزمة من المشروعات الجديدة التي تمثل مرحلة جديدة من مراحل تنمية أرض الفيروز.

مخطط تنمية البوابة الاقتصادية الشمالية الشرقية

- وهو أحدث مشروع من وزارة الإسكان، إذ من المستهدف تنمية المنطقة الشمالية الشرقية لمصر، ويجري الآن تهيئة بيئة العمل بالمنطقة الشمالية الشرقية لمصر، وجذب الإستثمارات المختلفة.
- ويأتي المشروع بهدف الاستفادة من المقومات التنموية التى تتمتع بها تلك المنطقة، ومنها قناة السويس الجديدة، ومحور 30 يوينو، ومحور الجلالة، وطريق النفق شرم الشيخ الجديد، ومجموعة الأنفاق أسفل قناة السويس، وغيرها.

- كما يستهدف مشروع "باب مصر"، تعظيم الإستفادة من المقومات والإمكانيات الهائلة التى تتمتع بها المنطقة.
- وخاصة مع قدرة هذا الموقع الإستراتيجي على تحقيق الإتصال بين شمال وغرب أفريقيا، والتكامل مع مبادرة الحزام والطريق.

مشروع تطوير حدائق الفسطاط

- بدأت الحكومة المصرية فى تنفيذ مشروع تطوير حدائق الفسطاط لتصبح مدينة الفسطاط متحفا مفتوحا أمام الزائرين من جميع أنحاء العالم، فضلا عن إحياء أول عاصمة إسلامية فى أفريقيا، ومشروع تطوير حدائق الفسطاط يتبع صندوق التنمية الحضرية، ويتولى تنفيذه الجهاز المركزي للتعمير على مساحة 500 فدان بطريق متحف الحضارة ويبدأ من مسجد عمرو بن العاص، كما تشمل أعمال التطوير إقامة أسواق وفنادق صغيرة وحدائق تراثية ووادي صغير، وجرى تصميم الحديقة بشكل يجعل لها إطلالة على المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية بمنطقة مصرالقديمة ضمن خطة إحياء وتطوير القاهرة التاريخية.
- وبدء العمل في تنفيذ مشروع حدائق الفسطاط على مساحة 500 فدان لتكون أكبر متنفس وسط القاهرة للمواطنين ومصدر جذب سياحي، خاصة أنها بالقرب من مجمع الأديان ومتحف الحضارة وإعادة الوجه الحضاري والتاريخي لمصر القديمة.
- إن مشروع تطوير حدائق الفسطاط يرتكز على تصميم حديقة عامة تكون لها إطلالة على عدد من المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية، وذلك من خلال توسطها بين تلك المعالم والمواقع، ما يجعلها مقصداً سياحياً إقليمياً

وعالمياً، إلى جانب إتاحة عدد من الأنشطة الترفيهية، وكذا الصناعات التقليدية الخاصة بالمنطقة، وذلك اعتماداً على إحياء التراث الخاص بها عبر مختلف العصور التاريخية، حيث يستهدف المشروع إحياء التراث المصري عبر مختلف العصور الفرعونية والقبطية والإسلامية والحديثة. وتشمل أعمال التطوير إقامة عدد من المناطق، منها منطقة الحدائق التراثية، ومنطقة للمغامرات، والمنطقة الثقافية، والمنطقة التاريخية، ومنطقة حديقة الزهور المصرية، والمركز الترفيهي لحديقة الفسطاط، إلى جانب منطقة الأسواق، ومنطقة القصبة.

- و جار العمل على تنفيذ مخطط حدائق الفسطاط، حاليا فى ساحة مسجد عمرو بن العاص وستكون حديقة ترفيهية سياحية ثقافية وتدشن على مراحل، فالمشروع ضخم جداً وسيكون متنفسا للقاهرة ويوفر فرص عمل ويحوى العديد من الأنشطة والمحلات والمطاعم وستكون هناك منطقة أسواق وفنادق صغيرة وحدائق تراثية ووادي صغير، كلها مشروعات تحدث نقلة نوعية وحضارية للعاصمة والمنطقة الجنوبية، كما تتوسط حديقة تلال الفسطاط هضبة كبيرة تتيح التواصل البصري مع أهرامات الجيزة وقلعة صلاح الدين ومآذن القاهرة
- حيث من المقرر أن تصبح حدائق الفسطاط بعد اكتمال المشروع الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط، حيث تتميز بموقع مركزي بقلب القاهرة التاريخية، لتحتضن متحف الحضارة وبحيرة عين الصيرة ومجمع الأديان وجامع عمرو بن العاص، ولتتكامل الحديقة مع الطبيعة الحضارية للمكان ولتحدث نقلة بيئية نوعية كأكبر متنفس أخضر في قلب القاهرة.
- المشروع يتضمن عدداً من الأنشطة التي تعتمد على إحياء التراث

المصري عبر مختلف العصور، فضلاً عن مجموعة من الأنشطة الثقافية والتجارية والخدمات الفندقية والمسارح المكشوفة، بالإضافة إلى منطقة آثار وحفريات قديمة، ومنطقة حدائق تراثية، كما تتوسطها هضبة كبيرة تتيح التواصل البصري الفريد مع أهرامات الجيزة وقلعة صلاح الدين ومآذن القاهرة.

تفاصيل مشروع تطوير منطقة الفسطاط

- يعد مشروع تطوير منطقة الفسطاط استكمالاً للنجاح الذي تحقق في تطوير بحيرة عين الصيرة، والمنطقة المحيطة بها، وعدد من المحاور والطرق في المنطقة.
- هناك مساحة بمنطقة الفسطاط تزيد على 300 فدان في قلب القاهرة، تسعى الحكومة لتحويلها إلى حديقة مركزية على غرار ما حدث في بحيرة عين الصيرة والمنطقة المحيطة، والمتحف القومي للحضارة المصرية.
- مشروع تطوير منطقة الفسطاط، سيغير وجه مصر كلها، متكاملاً مع المشروعات الأخرى، التي تتم سواء في تطوير الكورنيش (ممشى أهل مصر)، وتطوير منطقة مثلث ماسبيرو، وتطوير سور مجرى العيون
- مشروع حديقة تلال الفسطاط، تعد الحديقة الأكبر من نوعها في منطقة الشرق الأوسط بأكملها.
- يقع مشروع حديقة تلال الفساط على مساحة 500 فدان، لذا فهي تعتبر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط.
- ستصبح حديقة تلال الفسطاط مقصداً سياحياً إقليمياً وعالمياً يعكس عراقة الحضارة المصرية.

- تحتضن حديقة تلال الفسطاط متحف الحضارة وبحيرة عين الصيرة ومجمع الأديان وجامع عمرو بن العاص.
- تقام حديقة تلال الفسطاط في موقع مركزي مهم في قلب القاهرة التاريخية.
- تمثل حديقة تلال الفسطاط إطلالة على تاريخ مصر الخالد.
- تتوسط حديقة تلال الفسطاط هضبة كبيرة تتيح التواصل البصري الفريد مع أهرامات الجيزة وقلعة صلاح الدين ومآذن القاهرة.

أهمية مشروع تلال الفسطاط

إن مشروع التلال يضم ساحة كبيرة من متحف الحضارات، وتتمثل أهميته بفتح مجال التنمية العمرانية، حيث انها كانت منطقة عشوائية ممتلئة بالأمراض ويُكثر فيها معدلات الجريمة ومشاكل كثيرة محاطة بالمُقيمين.

المشروع تحول من مكان عشوائي الي مكان ترفيهي وسياحي ويضاف للخريطة السياحية الداخلية و الخارجية للأجانب لزيارة متحف الحضارات بالمنطقة المجاورة لها لغايت مسجد عمر بن العاص ليعكس عراقة وقوة الحضارة المصرية.

إن هذا مشروع حديقة تلال الفسطاط، رصيد يضاف الي السياحة المصرية وينتج دخل قومي وعمله صعبة وهذا يدعم مسار القومي المصري، وينتج عن هذا المشروع نقلة بيئية نوعية في تاريخ الدولة المصرية.

إن المشروع ما يميزة عن المشروعات الاخري مكانة التاريخي، وتتمثل الأنشطة داخلة علي أحياء التراث المصري عبر مختلف العصور الفرعونية والقبطية والاسلامية والحديثة ايضاً

إن مشروع تطوير جامع عمرو بن العاص يتم على مساحة 12 الف م2، وسيضم 4 حوائط زراعة متدرجة، و 3 نوافير، و 12 حوض زراعة، و 174 حوض نخيل، وتطوير البوابات، كما يشهد المشروع تنفيذ حديقة الاستقبال، وممشي البستان، والمركز الإبداعي للأطفال، ومبني متعدد الاستخدامات، ومنطقة تفاعل الأطفال مع الحيوانات الأليفة، والحديقة التذكارية، والحديقة النباتية، والمجسم الايقوني، والساحة الاحتفالية، ومواقف للانتظار، ومداخل الحديقة، وبعض المناطق الأخرى، وكذا تطوير السوق ليضم حرف تراثية ابرزها أعمال الزجاج، والسيراميك، والشمع، والغزل والنسيج، مع تطوير منطقة المقابر، وموقع حفائر الفسطاط، والمركز الترفيهي لحديقة الفسطاط، ومدرج الصخور الطبيعية، وساحة الشهداء، وساحة القلعة، وساحة الحديقة، وممر الوادي، ومنصة الأداء، وحديقة المجتمع، وساحة لانتظار السيارات.

مشروع تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

تم اقامة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في عام 2015 ،وتهدف المنطقة إلى تحقيق عائد يبلغ قيمته نحو 12 مليار دولار أمريكي سنوياً. وتعد شركة تيدا الصينية من أولى الشركات المستثمرة في المنطقة، حيث أنها وقعت اتفاقية تنمية استثمارية مع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لمدة 45 عاما وأيضاً مجموعة شركات جوشي الصينية، التي تمتلك إحدى أكبر المنشآت التي تعمل في مجال صناعة الألياف الزجاجية بالعالم والتي تقع أيضاً بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وقامت كذلك أكثر من 80 شركة صينية بضخ ما يقرب من نحو مليار دولار في مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية والترفيهية وذلك على مساحة تقدر بنحو 1.3 كيلو متر مربع.

ووفقًا للأحكام القانون رقم 83 لسنة 2002 ،تم وضع نظام خاص للهيئة

العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إدارة الجمارك والضرائب، والهدف من ذلك هو تنمية محافظات بورسعيد، الإسماعيلية والسويس لخدمة المشروعات اللوجستية والصناعية لتوفر فرص عمل لمئات الأشخاص، وهناك العديد من المشروعات قيد التنفيذ الآن

من المخطط أن تصبح مدينة الإسماعيلية المركز الإداري للمنطقة، وتستضيف المدينة مجموعات متخصصة لانشطة البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والطاقة المتجددة بالإضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة مثل الأعمال التجارية الزراعية والمنسوجات. كما يتم إنشاء منطقة سكنية في كل من القنطرة ومدينة الإسماعيلية الجديدة، ومن المقرر لهما استيعاب أكثر من 350000 نسمة.

وفي مدينة بورسعيد، تخطط الحكومة المصرية إنشاء منطقة صناعية تركز على الصناعات الخفيفة والمتوسطة موفرة نحو 80000 فرصة عمل، ومن هذه الصناعات، الأنشطة التجارية الزراعية والمنسوجات وتجميع السيارات والأدوية بالإضافة إلى بعض الصناعاتُ الأخرى بغرض التصدير. ويتم إنشاء مناطق سكنية جديدة في منطقة شرق بورسعيد ومدينة البردويل، ومن المقرر لهما استيعاب ما يقرب من 250000 نسمة.

بالإضافة إلى الانتهاء من أعمال مشروع طريق السويس الصحراوي، ويُعَد أحد أكبر مشروعات الطرق القومية والذي يتضمن 120 كيلومتر من الأعمال بتكلفة تبلغ نحو 1.5 مليار جنيه مصري وتتمتع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بقدرٍ من الاستقلالية حيث يقوم مجلس إدارة الهيئة بوضع السياسيات واللوائح لتحقيق أهداف المنطقة مثل: معايير التخطيط والإنشاء العمراني والقواعد المتعلقة بإدارة الموانئ والمطارات وكفاءة تشغليها بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بتوثيق وتصديق وتقنين وضع العقارات بما

يسهم في خلق بيئة أفضل لممارسة الأعمال الداعمة لفرص نمو القطاع الخاص، وقد قطعت الهيئة الاقتصادية لمنطقة قناة السويس، شوطا كبيرا خلال الفترة الماضية في تنمية المنطقة، من خلال جذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي بلغت تكلفة عقودها مليارات الدولارات.

كما انتهت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، من تنفيذ وتطوير البنية التحتية، وإنشاء محطات الكهرباء؛ وتحلية المياه، وتوصيل المرافق لجميع مواقع مشروعات المنطقة، وذلك بالتوازي مع التطوير المستمر للمجرى الملاحي للقناة. وأظهرت الإحصائيات الرسمية، أن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تحتل المركز الخامس في قائمة الهيئات الاقتصادية الأكثر ربحا. فقد حققت المنطقة الاقتصادية أرباحا صافية بلغت 2.13 مليار جنيه في العام المالي 2017-2018 والمنتهي في يونيو 2018 ،بنسبة زيادة 64 % مقارنة بالعام المالي 2016-2017 الذي بلغ 1.3 مليار جنيه.

ستصبح المنطقة الاقتصادية بقناة السويس بمشروعاتها مركزًا عالميًا للتجارة، ومنطقة لوجستية ضمن أهم المناطق العالمية، لدفع الاقتصاد المصري إلى الأمام ،خاصة فيما يتعلق بتطوير الموانئ، ودخولها المنافسة العالمية مقارنة بمثيلاتها العالمية.

كما تستهدف توفير فرص عمل لشباب جميع المحافظات، وإنشاء مراكز للتدريب الفني والصناعي، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة لجذب السكان، فضلاً عن اعتماد مشروعات المنطقة الاقتصادية في أغلب مراحلها على الشركات والمؤسسات الوطنية، ما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد المحلي، واكتساب خبرات، وزيادة إمكاناتها المادية.

وتخضع الاستثمارات الموجودة في المثلث الذهبي لحوافز خاصة، ويجري

تخصيص أرض زراعية في منطقة المثلث الذهبي من أجل استصلاحها واستزراعها وذلك في إطار من الحوافز المجزية المستمدة من قانون الاستثمار الجديد

أكدت الدراسات أن الاستثمارات سترتكز في النشاطات التعدينية، خاصة الخامات المعدنية كالذهب والحديد والكروم، إلى جانب عمل تنمية صناعية، وتعدينية، وزراعية وسياحية، وسكنية، يستمر العمل فيها حتى عام 2045 وتشير التقديرات الأولية للمشروع إلى أن إجمالي حجم استثماراته تصل لنحو 16 مليار دولار، منها 2 مليار دولار استثمارات حكومية.

مشروع قناة السويس الجديدة

وفى اعجاز تاريخي حفرت القناة الجديدة في عام واحد والتي تسمح للسفن بالعبور في اتجاهين بطول قناة السويس، كما تم زيادة عمق القناة لاستيعاب السفن ذات الحمولات الكبيرة. وتم الانتهاء من حفر أربعة أنفاق أسفل قناة السويس بنهاية عام 2018 ، من المخطط أن تخدم هذه الأنفاق مشروعات استراتيجية بقناة السويس بالإضافة إلي تيسير الأنشطة التجارية من خلال ربط مدن القناة ببعضها البعض.

كان مشروع قناة السويس الجديدة بمثابة تحديا جديدا لهذا الشعب العريق الذي بيّن معدنه الأصيل وحسه الوطني القوي بالتفافه حول قادته، فكان هذا الإنجاز المبهر الذي مثل تنفيذه في فترة وجيزة اختصرت من ثلاث أعوام كما كان مخططا لها إلي تنفيذه في عام واحد تحدياً كبيراً، كذلك كان مساهمة الشعب وتوافد من كافة فئاته وطبقاته لتمويل هذا المشروع الكبير ليصبح تمويلاً مصرياً خالصاً من أموال الشعب وللشعب تحدياً آخر يضاف لرصيد هذا الشعب الوطني الأصيل.

وصف المشروع

المشروع عبارة عن تفريعة جديدة لقناة السويس الأصلية إلى جانب توسيع وتعميق البحيرات المرة التي هي جزء من القناة الأصلية.

هدف المشروع

1. تلافي المشكلات التي تتعرض لها السفن حيث توقف قوافل الشمال فترات زمنية طويلة تمتد ل 11 ساعة في البحيرات المرة.
2. السماح للسفن العملاقة (بغاطس 65 قدم) بالمرور بالقناة، وبالتالي زيادة دخل قناة السويس من خلال السماح لفئة جديدة من السفن بالمرور لم يكن باستطاعتها المرور من قبل.
3. تنمية المنطقة الجديدة على ضفاف القناة الناشئة من خلال ما يعرف بمشروع " تنمية محور قناة السويس "، وهو ما يتضمن مشروعات عمرانية وصناعية وسياحية متكاملة مما يؤدي لخلق فرص جديدة للاستثمار فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة في كل مراحله من الإنشاء إلى التنفيذ وما بعده، وقد تم الافتتاح في إحتفال كبير دعيت إليه وفود الدول والشركات الكبرى للترويج للقناة الجديدة.

مدينة دمياط للأثاث

تعتبر مدينة دمياط للأثاث قلعة صناعية جديدة، تضم الورش الخاصة بإنشاء الأثاث المنتشرة فى محافظة دمياط، والتى تضم مجموعة من أمهر صانعى الأثاث فى العالم، كما يستهدف إنشاء المدينة دعم الصناعات والحرف القديمة، نظرا لتوفيرها 100 ألف فرصة عمل بشكل مؤقت و30 ألف فرصة بشكل دائم.

تقييم المشروعات القومية

بمراجعة المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر، تبين تحسن عدد كبير من تلك المؤشرات على الرغم من تتابع الأزمات العالمية الكبرى وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية، أثرت بدورها على الاقتصادات المختلفة، لا سيما اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية. وقد جاء من أبرز تلك المؤشرات معدل البطالة، الذي تلاحظ تراجعه بشكل ملحوظ منذ عام 2013 حيث سجل 13.2% ليصل إلى 7.4% عام 2021. واستمر في التراجع عام 2022 الذي شهد تبعات الأزمة الروسية الأوكرانية، ليسجل 7.2% خلال الربع الثاني من العام مقابل 7.3% في الربع المقابل من عام 2021.

تطور معدل البطالة السنوي في مصر خلال الفترة (1990 -2021)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

بمراجعة مؤشر البطالة على مدى فترة زمنية أطول، تلاحظ أن عام 2021 شهد أقل معدل بطالة منذ عام 1990. وبتحليل الأوضاع الاقتصادية الكلية المؤثرة على معدلات البطالة والتشغيل، يتبين أنه خلال فترة التسعينيات وحتى عام 2010 شهد الاقتصاد المصري حالة من الانتعاش، حيث تم إعفاء الدولة من بعض الديون، وازدهرت السياحة، وارتفعت إيرادات قناة السويس، وكذلك تحويلات المصريين العاملين في الخارج، وقد انعكس ذلك على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليسجل 7.2% في عام 2008، ولكن لم ينعكس ذلك على معدل التشغيل والبطالة بل على العكس ارتفعت معدلات البطالة بصورة ملحوظة إذ تراوحت بين 8-11% خلال تلك الفترة. وقد أدى ذلك إلى وصف تلك المرحلة بفترة النمو منخفضة التشغيل "Jobless Growth" وذلك أن النمو المرتفع لم ينعكس على أداء أسواق العمل بصورة مماثلة، وقد تم إرجاع ذلك إلى عدم الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، وقد أدى ذلك إلى اتجاه الأفراد للقطاع غير الرسمي .

وقد دفعت هذه الأوضاع الحكومة المصرية لتبني برنامج للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة بين عامي 2014- 2022، كما أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية تنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى بما في ذلك مشروعات البنية التحتية، وكذلك هدفت إلى تهيئة بيئة الأعمال لتحفيز القطاع الخاص على العودة للمشاركة في الحياة الاقتصادية ثم الانسحاب التدريجي للدولة بعد القيام بدورها لا سيما في سد الفجوة الإنتاجية خلال فترات انخفاض مشاركة القطاع الخاص.

ومنذ أواخر عام 2019 توالت تبعات الأزمات العالمية على الحياة الاقتصادية في مصر،

رؤية المؤسسات الدولية

تتوقع "فيتش" استمرار انخفاض معدل البطالة خلال السنوات المقبلة، مسجلة 7.3% عام 2023، و7.2% عام 2024، و7% عام 2025، و6.8% عام 2026.

أكد "صندوق النقد الدولي" أن إصلاحات الاقتصاد الحاسمة نجحت في تحقيق استقرار الاقتصاد، وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، مع انخفاض البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد، كما توقع أن يصل معدل البطالة في مصر خلال عام 2023 إلى 6.9%، مع استمرار انخفاض معدلات البطالة خلال السنوات الخمس المقبلة لتصل إلى 6.4% عام 2027.

ذكر تقرير "التنمية البشرية في مصر" أن السياسات المصرية الهادفة للتمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة، انعكست إيجابياً على معدلات البطالة بين صفوف المرأة، بينما يعتقد أيرك أوشلان "مدير مكتب منظمة العمل الدولية في مصر" أن السياسات الناجحة التي تم اتباعها والإصلاحات الاقتصادية الجادة أدت إلى خلق فرص عمل وإتاحتها للشباب المصري.

أشارت "منظمة العمل الدولية" إلى أنه يتنامى لدى مصر إدراك بأهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة في توفير الوظائف والنمو الاقتصادي، ولذا فقد تم تأسيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهدف رسم برنامج قومي لتنمية المشروعات وتشجيع المواطنين على دخول سوق العمل.

نتائج المشروعات القومية

ونجحت الجمهورية الجديدة في الوصول إلى فائض بالقدرات الكهربائية، من إنشاء محطات كهربائية ضخمة، وإنشاء محطة طاقة شمسية في إطار خطة الدولة لتوليد 2000 ميجا وات من محطات الطاقة الشمسية، وبالفعل تم إنشاء

محطة بنبان، والتي تعد رابع أكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى العالم بعد محطة بادلا (الهند) بطاقة 2245 ميجا وات في المركز الأول، هوانجي (الصين) بطاقة 2200 ميجا وات في المركز الثاني، بافاجادا (الهند) بطاقة 2050 ميجا وات في المركز الثالث، وبنبان (مصر) في المركز الرابع بطاقة 1650 ميجا وات، وتنغر (الصين) في المركز الخامس بطاقة 1547 مج. وات.

كما نجحت في توقيع عدة اتفاقيات مع شركات عالمية للتنقيب عن الغاز والبترول، مثل بريتش بتروليم البريطانية، وإيني الإيطالية، وبي جي البريطانية، بجانب توقيع اتفاقيات ترسيم للحدود مع الدول المجاورة مما أدى لأن تصبح مصر في المركز الخامس إقليمياً في إنتاج الغاز بحجم إنتاج سنوي بلغ 58.5 مليار متر مكعب، لتحقق مصر فائضاً في الميزان البترولي، بعد ارتفاع الصادرات البترولية بنسبة 109% لتصل إلى نحو 18 مليار دولار خلال عام 2021/2022 مقابل 8.6 مليار دولار خلال عام 2020/2021.

والتفت الجمهورية الجديدة، إلى أزمة المرور من خلال تحسين جودة الطرق لبدء التنمية المتكاملة، خاصة وأن تكلفة الازدحام المروري في القاهرة الكبرى تكلف 8 مليارات دولار، ومتوقع أن تصل إلى 18 مليار دولار بحلول عام 2030، ولذا تم إنشاء شبكة قومية للطرق لتحقيق التنمية المتكاملة والمساهمة في زيادة نسبة المساحة المأهولة مما أدى إلى تحسن تصنيف مصر في المؤشرات الدولية، لتصل إلى المركز الـ28 عالمياً في مؤشر جودة الطرق عام 2019 .

كما عملت الجمهورية الجديدة، على تحقيق التنمية العمرانية المتكاملة، لاستيعاب الكثافات السكانية المتزايدة، ووقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، ولذا نفذت 30 مدينة جديدة، وتم وجاري تنفيذ أكثر من مليون وحدة سكنية، إضافة إلى التدخل الفوري للقضاء على المناطق غير الأمنة وتحقيق

حياة آدمية لقاطنيها، وفي سبيل ذلك تم استثمار 425 مليار جنيه.

الأمر الذي أثر على مناخ الأعمال بكل عام، وتراجعت الاستثمارات الخاصة مرة أخرى لتظل الدولة قائمة بدورها في الحياة الاقتصادية لدفع معدلات النمو والتشغيل، والحفاظ على مكتسبات الإصلاحات التي تمت منذ عام 2014.

وفي هذا السياق يأتي دور المشروعات القومية الكبرى التي نفذتها الدولة في مختلف القطاعات، وتتسم بكونها مشروعات كثيفة العمالة والتي انعكس مردودها على مؤشرات سوق العمل وفقا للبيانات المنشورة.

أبرز المشروعات الكبرى
التي ساهمت في رفع معدلات التشغيل

وفقا لتقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، فقد جاء من أبرز تلك المشروعات على مستوى مشروعات القطاع الزراعي، مشروع الدلتا الجديدة حيث تصل إجمالي المساحة المنزرعة إلى 669 ألف فدان، بينما يبلغ إجمالي مساحة المشروع 2.8 مليون فدان، ويوفر نحو 5 ملايين فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة بحلول 2025.

وكذلك تتضمن قائمة المشروعات مشروع توشكى بإجمالي مساحة 1.1 مليون فدان، ويصل إجمالي المساحة المنزرعة إلى 180 ألف فدان، وكذلك مشروع تنمية شبه جزيرة سيناء بإجمالي مساحة 1.1 مليون فدان، وتصل المساحة المنزرعة 285 ألف فدان .

وعلى مستوى مشروعات الثروة الحيوانية والإنتاج الداجني والاستزراع السمكي، يأتي مشروع غليون المتكامل للاستزراع السمكي والذي يضم تنفيذ

5907 حوض استزراع ضمن مشروع الفيروز للاستزراع السمكي، بالإضافة إلى تنفيذ أكثر من 4000 حوض ضمن مشروع الاستزراع السمكي بهيئة قناة السويس .

وتشمل المشروعات كذلك المشروع القومي للبتلو، حيث يستفيد منه أكثر من 41 ألف مستفيد بعدد أكثر من 464 ألف رأس ماشية، بقيمة تمويل أكثر من 7 مليارات جنيه كمنح لصغار المربين والمزارعين، إلى جانب مشروعات تطوير الثروة الداجنة، حيث يصل حجم الاستثمار الداجني نحو 100 مليار جنيه، في حين توفر صناعة الدواجن 3 ملايين فرصة عمل .

وجاء المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" من أبرز المشروعات القومية، والذي يوفر أكثر من 450 ألف فرصة عمل دائمة، بإجمالي استثمارات بلغت نحو 4.4 مليارات جنيه. وكذلك أيضًا مشروع مدينة الجلود بالروبيكي والذي بلغت حجم استثماراته نحو 7.2 مليارات جنيه حتى الآن، ويوفر نحو 35 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع بإجمالي 213 وحدة إنتاجية.

وقد كان لقطاع الإسكان نصيب من المشروعات القومية التي توجهت إليها الدولة، خاصة مشروعات الإسكان الاجتماعي وذلك لمواجهة الفجوة بين العرض والطلب في سوق الإسكان وتلبية لطلبات شريحة عريضة من المجتمع المصري، فضلًا عن كون قطاع الإسكان أحد القطاعات الرئيسة الدافعة لمعدل النمو الاقتصادي، نظرا لتعدد روابطه الأمامية والخلفية مع عدد كبير من القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أنه قطاع كثيف العمالة.

وإدراكًا لأهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة في توفير الوظائف والنمو الاقتصادي، فقد تم تأسيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذي تولى وضع وتنفيذ برنامج قومي لتنمية المشروعات

وتشجيع المواطنين على دخول سوق العمل، حيث تم ضخ 41.9 مليار جنيه قروض ميسرة لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ساهمت في توفير نحو 2.7 مليون فرصة عمل خلال الفترة من يوليو 2014 حتى أغسطس 2022.

وقد انعكست تلك المشروعات على مؤشرات سوق العمل وآفاقه المستقبلية؛ حيث أكدت أحدث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تراجع معدل البطالة من 7.3% خلال الربع الثاني من عام 2021 إلى 7.3% خلال الربع المناظر له عام 2022، وسجلت نسبة الزيادة في قوة العمل 3%، وبلغت نسبة الزيادة في عدد المشتغلين 3.1% بينما بلغت الزيادة في عدد المتعطلين نحو 1.4% خلال ربعي المقارنة. ويوضح الشكل التالي التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الربع الثاني من عام 2022.

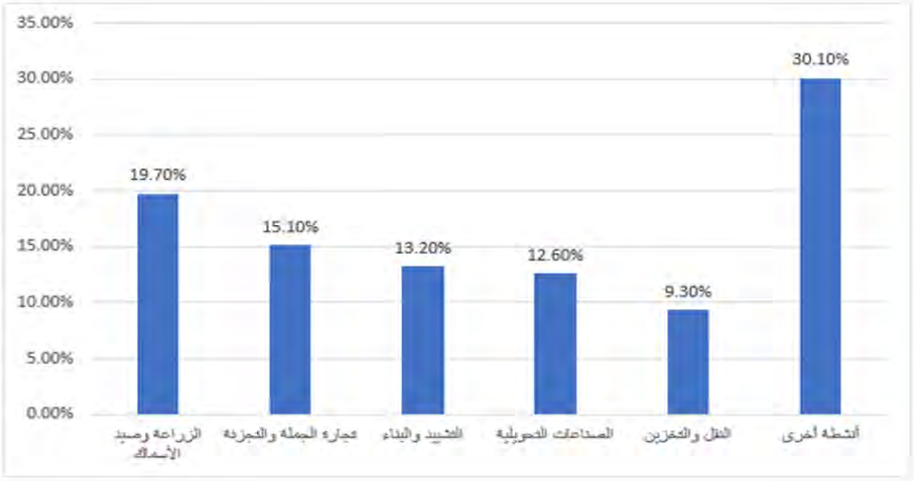

التوزيع النسبي للمشتغلين طبقا لأهم الأنشطة الاقتصادية
(خلال الربع الثاني من عام 2022)

وقد ساهمت المشروعات القومية التي تبنتها الدولة، في تحول عدد كبير من المشتغلين إلى بعض القطاعات الإنتاجية، على رأسها قطاع الزراعة الذي شهد تحول نحو 259 ألف مشتغل خلال الربع الثاني من عام 2022، وكذلك قطاع النقل والتخزين بواقع 148 ألف مشتغل، وقطاع الصناعات التحويلية الذي تحول إليه 70 ألف مشتغل خلال الربع الثاني من عام 2022.

وعلى مستوى الآفاق المستقبلية لسوق العمل في مصر؛ فإنه وفقًا لرؤية المؤسسات الدولية توقعت مؤسسة فيتش استمرار انخفاض معدل البطالة خلال السنوات المقبلة، مسجلة 7.3% عام 2023، و7.2% عام 2024، و7% عام 2025، و6.8% عام 2026. بينما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل البطالة في مصر خلال عام 2023 إلى 6.9%، مع استمرار انخفاض معدلات البطالة خلال السنوات الخمس المقبلة لتصل إلى 6.4% عام 2027.

الخاتمة

قامت مصر بالعديد من المشروعات القومية الناجحة على مر العصور..فقد تم السد العالي الذي شارك فيه جميع فئات الشعب بجميع تخصصاتهم. تم إنشاء محطة توليد كهرباء ولكن باستخدام الطاقة النووية فيما هو معروف بمشروع (محطة الطاقة النووية في الضبعة)، وهو من المشروعات التي لم يتم الانتهاء منها بعد ولكنها تسير بخطى تنفيذية ثابتة. مشروعات المدن الجديدة في مصر من المشروعات التي أذهلت العالم أجمع، فقد أظهرت مصر قوة استثنائية وتميز غير مسبوق في إنشاء بلاد من الصفر. أهم المدن الجديدة التي تم إنشاؤها (مدينة العلمين الجديدة، العاصمة الإدارية الجديدة، المنصورة الجديدة.. إلخ). ساهمت مشروعات المدن الجديدة في توفير مساحات جديدة لإسكان الشعب مما يحد من الكثافة السكانية في العواصم الكبرى. قامت مصر

بإتمام المشروع القومي الأقوى والأهم في تاريخها هو مشروع قناة السويس الجديدة. ساهم هذا المشروع في لفت أنظار العالم إلى مصر وما تحتويه من ممرات مائية هامة وموانئ حيوية. قناة السويس الجديدة من المشروعات القومية التي استثمر بها الشعب المصري بنفسه، فقد قام في الماضي بحفر قناة السويس وبات يستثمر بحقه الفريد في مشروعات بلاده دون تدخلات خارجية. خاتمة البحث عن المشروعات القومية البحث عن المشروعات القومية لن تكفي له أسطر قليلة، فتلك المشروعات هي المحفزة للأمم ونهضتها، فالجميع بها له دور من الشعب والحكومات والمؤسسات. لذا يجب على الجميع الالتزام بدوره والقيام بكل ما في وسعه لتحقيق النجاح الكبير والشامل للمشروعات القومية في بلاده. المشروعات القومية هامة لمفاهيم الانتماء وإدراك عظمة بلادنا.. وهي متنوعة شاملة جميع المجالات لتكون قومية بحق.

المصادر والمراجع

1. الموقع الرسمى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
2. الموقع الرسمى لرئاسة الوزراء (دعم واتخاذ القرار).
3. الموقع الرسمى لوزارة التضامن الاجتماعى .
4. تحليل الوضع السكانى مصر 2016 ، المجلس القومى للسكان.
5. د. إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى (2020)، أثـر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفتـرة (1977 –2018)، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 6 أكتوبر، مصر.
6. القضية السكانية في مصر، مشروع الحوكمة الشاملة، ورقة سياسة،رقم 2 ،آب ، الجامعة اللبنانية الأمريكية.
7. د. أيمن زهرى، الديموغرافيا الخطرة : سكان مصر في القرن الحادي والعشريـن، الجمعية المصرية لدراسة الهجرة.
8. أحمد عبد العزيز أحمد (2019)، تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتـها المكانية 2017، معهد التخطيط القومى، مصر.
9. تقرير التنمية البشرية فى مصر 2021 ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
10. عبد الله العزيز الباحثون (2013م) "مهارات إدارة الوقت وعلاقتها بضغوط العمل من وجهة نظر موظفي وكالة وزارة المالية لشؤون الميزانية والتنظيم بالرياض" ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعوم الأمنية.
11. محمد مهدى صالح، د.م.سماح مؤيد (2017م)، " ادارة الوقت واثرها فى انجـاز المشاريع الانسائية – بحث وصفي تحليلي فى وزارة الاعمار والاسكان"، مجـلـة كلية بغداد للعوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالثة والخمسون.
12. كمال الصورى، (2008م)، " واقع إدارة الوقت لدى مديري العليم العام بمحافظـة غزة"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ص 31.
13. فوزية خلفان الغافرى، (2011م)، " فاعلية برنامج ارشادى جمعي فى تحسـين مهارة تنظيم الوقت ورفع مستوى التحصيل لدى طلبة كلية العلوم بعبرى"، رسالة ماجستير، سلطمة عمان، جامعة نزوي، ص 42.
14. فهد عوض الله زاحم السلمي، (2008م)، " ممارسة إدارة الوقت وأثرها فى تنمية مهارات الإبداع الإدارى"، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.

15. حنان أبوسكين (2018)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان فى مصـــر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
16. الموقع الرسمى لوزارة المالية.
17. الموقع الرسمى لوزارة التخطيط.
18. موقع العربية نت، تقرير بعنوان " نمو الاقتصاد المصري 6.6% خلال العام المالي الماضي 2021 – 2022" بتاريخ 25 اغسطس 2022.
19. https://www.skynewsarabia.com/business/1559404
20. https://www.mobtada.com/
21. https://www.gantechs.com/
22. https://www.mena.org.eg/news/dbcall/table/textnews/id/9605892
23. https://www.exam-eg.com/
24. (2) Claudia Amar, Marie-Pascale Pomey, Claudia SanMartin, Carolyn De Coster, Tom Noseworthy (2015), "Sustainability: orthopaedic surgery wait time management strategies", International Journal of Health Care Quality Assuran ce, Vol. 28 Issue: 4, pp.320-331, https://doi.org/10.1108/IJHCQA-11-2013-0131.

المحتويات

المقدمة 5
الدولة المصرية الجديدة 6
أولاً: المحور الاقتصادي 6
ثانياً: المحور السياسي والمؤسسي 6
ثالثاً: المحور الاجتماعي 8
رابعا: محور الشباب 9
مشروعات قدمت لاعداد الجمهورية الجديدة 10
380 مليار جنيه لمشروعات العشوائيات 10
550 مشروعا ضخما بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي 11
ما هي المشاريع الكبيرة؟ 12
ما هو المشروع القومي؟ 12
أهمية المشروعات القومية 13
المشروعات القومية والجمهورية الجديدة 13
سبب إطلاق المشروعات القومية 13
مميزات المشروعات القومية 14
أهم المشروعات القومية العملاقة في مصر 15
مشروعات الامن الغذائى فى مصر 15
أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي 16
دعم أكثر من مليون مزارع حتى 2030 17
جهود الدولة فى زيادة مساحة الرقعة الزراعية والتوسع فى الإنتاج الزراعي 17
مشروع الدلتا الجديدة 19
زراعة 500 ألف فدان فى سيناء 19
مشروع توشكى 20
ملامح مشروع توشكي 20
أهمية مشروع توشكى 23
مشروعات للأمن الغذائى والزراعة المستدامة لمواجهة تغير المناخ 24
مشروع المليون ونصف المليون فدان 27
مشروعات الاستزراع السمكى 28
مشروعات قطاع الطاقةمصر على الطريق نحو أقامه مركز اقليمي للطاقة 30
مشروعات بترولية ضخمة 30
تنمية حقل ظهر 30
مشروع تنمية حقل نورس 31

مشروع تنمية حقل أتول بشمال دمياط (الفرعونية / بي بي البريطانية)..... 31
مشروع تنمية حقول شمال الإسكندرية وغرب دلتا النيل 31
مشروع محطة الضبعة النووية 32
مشروع محطة بنبان للطاقة الشمسية 32
مشروعات النقل 33
مشروعات النقل ورصف الطرق 34
مشروع قناطر اسيوط الجديدة 36
مشروعات مترو الأنفاق 37
معلومات الخط الرابع والخامس للمترو 39
الخط الخامس 42
الخط السادس للمترو 44
المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية 46
معلومات عن المشروع 46
المحافظات المستهدفة خلال المرحلة الأولى 47
الفئات المستهدفة 47
الحوافز المادية 47
محاور المشروع 48
محور التدخل الخدمى 48
المحور الثقافي والتوعوي والتعليمي 48
محور التحول الرقمى 49
دور وزارة التخطيط 49
دور وزارة التضامن 51
مشروع الدولة للتنمية الريفيةحتى 2030 (حياة كريمة) 51
محاور استراتيجية التنمية الريفية 53
مشروعات قطاع السياحة 54
مشروع المتحف المصري الكبير 54
مشروع المتحف القومي للحضارة المصرية 54
مدينة العلمين الجديدة 54
مشروع التجلي الأعظم فوق أرض السلام 55
مشروعات الإسكان 55
الإسكان الاجتماعي 57
مدن الجيل الرابع 57
مفهوم مدن الجيل الرابع 57
طبيعة مدن الجيل الرابع 58

الهدف من إنشاء مدن الجيل الرابع 59
المدن المصرية .. مدن ذكية 59
رؤية مصر 2030 في مجال التنمية العمرانية 59
حلم مصر العمراني لتحقيق التنمية المستدامة 59
مشروعات سكنية لإنشاء مدن الجيل الرابع 60
العاصمة الإدارية الجديدة 61
العلمين الجديدة 62
المنصورة الجديدة 64
شرق بورسعيد (سلام) 64
ناصر غرب أسيوط 64
غرب قنا الجديدة 65
الإسماعيلية الجديدة 65
رفح الجديدة 66
مدينة ومنتجع الجلالة 66
العبور الجديدة 66
توشكى الجديدة 67
شرق العوينات 67
الفرافرة الجديدة 67
مشروع اسكان حدائق العاصمة 68
مدن جديدة ومشروعات سكنية بأقساط مناسبة 70
خريطة موقع حدائق العاصمة 70
حدائق العاصمة .. القرب من فرص العمل بالعاصمة الإدارية 71
مشروعات الإسكان في حدائق العاصمة 72
الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل 73
الإسكان المتوسط 74
عمارات الوزارات 74
خدمات أساسية وترفيهية في حدائق العاصمة 74
تطوير المناطق العشوائية 76
تطوير مثلث ماسبيرو 76
مشروعات القطاع الصحي 77
تطوير المعهد القومي للأورام 77
أكبر مجمع طبي لعلاج الأطفال جامعة القاهرة 79
أهمية المجمع الطبي 79
الهدف من المشروع 79

أهم المعلومات عن المشروع	80
توفير عيادات خارجية	80
تخصصات نادرة	81
تجهيزات المستشفى	81
وضع حجر الاساس	82
تطوير معهد ناصر ليصبح مدينة متكامله	82
خطة التطوير	83
تطوير السياحة العلاجية	83
أهداف التطوير	84
أكبر مجمع طبي لعلاج الأطفال جامعة القاهرة	85
مشروع مدينة الدواء (جيبتو فارما)	87
مقومات قطاع الدواء في مصر	87
إجراءات قطاع الدواء لمواجهة أزمة كورونا	89
وصف المشروع	90
أهداف المشروع	91
مشروع المثلث الذهبي بصعيد مصر	92
مشروع تنمية سيناء	93
مخطط تنمية البوابة الاقتصادية الشمالية الشرقية	96
مشروع تطوير حدائق الفسطاط	97
تفاصيل مشروع تطوير منطقة الفسطاط	99
أهمية مشروع تلال الفسطاط	100
مشروع تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	101
مشروع قناة السويس الجديدة	104
وصف المشروع	105
هدف المشروع	105
مدينة دمياط للأثاث	105
تقييم المشروعات القومية	106
تطور معدل البطالة السنوي في مصر خلال الفترة (1990 -2021)	106
رؤية المؤسسات الدولية	108
نتائج المشروعات القومية	108
أبرز المشروعات الكبرى التي ساهمت في رفع معدلات التشغيل	110
الخاتمة	113
المصادر والمراجع	115